العمرانية لسيناء، كما أن متوسط الطاقة الإستيعابيه المقترح للتجمع يتراوح بين ١٠٠ ألف – ٢٠٠ ألف نسمة من السكان.

٣ – ٤ الإسكان:

يوجد تباين بين شمال وجنوب سيناء فى نمط الإسكان، حيث أوضحت البيانات أن للوحدات السكنية الجارى تنفيذها فى الجنوب تعتمد على الإنشاء والتنفيذ الحكومي فى غالبيتها، وتراوحت ما بين إسكان إقتصادي، ومتوسط، وفوق المتوسط حتى عام ١٩٩٠؛ تم أضيف اليها الإسكان منخفض التكاليف عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك للطبيعة البدوية للسكان الأصليين الذين كانوا يقيمون في الخيام. وفى الشمال ساهم القطاع الخاص فى بناء نحو ٧٢,٩ % من جملة الوحدات السكنية من جملة الوحدات التى تم بنائها حتى عام ٢٠١٤.

وبالنسبة للمناطق العشوائية، فقد أظهرت البيانات أن محافظة جنوب سيناء لا يوجد بها أي مناطق عشوائية نظراً لحداثة المحافظة، وما زالت مدنها وقراها جميعها لم يتم إعتماد الحيز العمراني أو المخطط التفصيلي لها فيما عدا مدن طور سيناء، شرم الشيخ، ودهب. وفى المقابل فقد أظهرت بعض البيانات أن اجمالى المناطق العشوائية في محافظة شمال سيناء بلغ ٣٧ منطقة قابلة للتطوير، وتم إزالة منطقة واحدة (حي كندا) بمركز رفح بعد ترحيل ٩٩ % من سكانها إلى الجانب الفلسطيني. ويتركز ٢٩% من المناطق العشوائية بمركز العريش، ٢٤% بمركز رفح، ٢١% ببئر العبد ، و٢٦% فى باقي مراكز ومدن المحافظة .

لاشك أنه من الأهمية الارتقاء بالهيكل العمرانى القائم وتنمية المناطق الصحراوية حلاً لمشكلة العشوائيات، ويتطلب ذلك العمل على إدراج اعتمادات مالية للمناطق العشوائية بمراكز المحافظة ضمن المشروع القومى لتطوير المناطق العشوائية على مدار سنوات الخطة الخمسية السادسة، والعمل على سيادة الأمن والأمان لسكان المناطق العشوائية عن طريق بيع الأراضي ملك الدولة والارتقاء بسكان المناطق العشوائية اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً حتى تكتمل تنميتها. وقد أكدت المقابلات الشخصية وجود مشكلة إسكان فى سيناء، وذلك بالرغم من أن البيانات تشير إلى أن عدد الوحدات السكنية المنفذة، خاصة من جانب المحليات يفوق عدد الأسر الموجودة بالمناطق الحضرية، إلا إنه توجد شكاوى متعددة من الأهالي خصوصاً من البدو.

الفصل الرابع

اقتصاد شبه جزيرة سيناء

٤-١ تمهيد

تقوم التنمية الاقتصادية الشاملة على عوامل كثيرة أهمها وأولها بعد الانسان هو مورد الارض والمياه. يستخدم الانسان الارض والمياه لصناعة/ انتاج ما يمكنه من استمرار الحياة – الاعمار بنوعيه. الاعمار الاقتصادى بالزراعة والصناعة وأنواع الانتاج والخدمات الأخرى التى توفر له حياة ينعم فيها ويحافظ عليها وينميها لاولاده واحفاده. موارد ومقومات التنمية الاقتصادية فى شبه جزيرة سيناء عديدة وتتوفر بكميات كبيرة نسبياً (جدول رقم ٤ بالملحق). إن تعدد أنواع الموارد وأشكالها وطبيعتها من ناحية الجودة، واحجامها الصالحه للاستغلال جعل من سيناء كنز لمصر. كل مورد له أسلوب معين فى الانتفاع به وهو حسب مستوى التكنولوجيا المتوفر، والذى يتغير ويتم تطويره بفكر الانسان المبدع، وهو ما يطلق عليه الفن الانتاجى.

وتحتاج موارد سيناء لتكنولوجيا متقدمة فى جميع المجالات، التكنولوجيا نتاج تطبيق العلوم الحديثه. العلوم الحديثه بالتعليم الجيد هى مشكلة التنمية الاولى ليس فى سيناء بل فى مصر كلها. التعليم الجيد يمكن مصر من العبور للمستقبل بقوة – قوة عقول وأيدي أبنائها.

٤-٢ اقتصاد شبه جزيرة سيناء

شبه جزيرة سيناء بحدودها المعروفه تشكل وحده طبوغرافية اقتصادية واضحه (اقليم موارد)، وتمثل مواردها منطقة اقتصادية واعدة. وقد بلغ عدد سكان شبه جزيرة سيناء نحو ٤٩٣,٧ ألف نسمه عام ٢٠٠٦، بتركز نحو ٦٩,٦% منهم فى محافظة شمال سيناء ونحو ٣٠,٤% فى محافظة جنوب سيناء. هذا الحجم السكانى يمثل سوق جيد لعمل قوى العرض والطلب.

هذا وبلغ حجم قوه العمل ١٩١ ألف فرد تمثل ٣٨,٧%(*) من إجمالى السكان وذلك عام ٢٠٠٦، وهى نسبة جيدة، بل مرتفعة نسبياً عن نفس النسبة على مستوى مصر. تنقسم قوة العمل الى ١٠٠,٦ ألف فرد فى محافظة شمال سيناء بنسبة ٥٢,٧%، عدد ٩٠,٤ ألف فرد فى محافظة جنوب سيناء تمثل ٤٧,٣%. هذا ويمثل المشتغلون فى شبه جزيرة سيناء ٩٤,٤% من إجمالى قوة العمل عام ٢٠٠٦، وبذلك تبلغ نسبة البطالة فى اقتصاد شبه جزيرة سيناء ٥,٦%

فيما يلى عرض لبنيه هيكل اقتصاد شبه جزيرة سيناء حسب بيانات عام ٢٠٠٦، وتقديرات عام ٢٠١٦.

(*) يطلق على هذه النسبة اصطلاح معدل النشاط الخام أو معدل مساهمة السكان فى قوة العمل.

٤-٣ حجم وهيكل اقتصاد شبه جزيرة سيناء

١/٣/٤ بنيه اقتصاد شبه جزيرة سيناء فى صورته القطاعية العريضة ٢٠٠٦

يقدر حجم قوة العمل بحوالى ٢٤٢,٩ فرد على أساس معدل النشاط الخام الذى بلغ ٣٨,٧% حسب بيانات عام ٢٠٠٦ وتقديرات السكان فى ٢٠١٧/١/١، وهو يمثل سوق الانتاج.

والجدول التالى يوضح حجم اقتصاد شبه جزيرة سيناء بمحافظتيه حسب بيانات ٢٠٠٦.

جدول رقم (٤-١)

حجم اقتصاد محافظتى شبه جزيرة سيناء العريض ٢٠٠٦

مقاساً بعدد المشتغلين

	القطاع الأولى (الزراعة)		القطاع الثانوى (الصناعة)		القطاع الثالث (الخدمات)		جملة المشتغلين	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شمال سيناء	٢٧٤١١	٢٩,٠٧	٣٣٨٤	٣,٥٩	٦٣٤٧٠	٦٧,٣٤	٩٤٢٦٥	٥٢,٢٧
جنوب سيناء	٢٣٢٢	٢,٧٠	٣٩٠٦	٤,٥٤	٧٩٨١٧	٩٢,٧٦	٨٦٠٤٥	٤٧,٧٣
جملة سيناء	**٢٩٧٣٣**	**١٦,٤٩**	**٧٢٩٠**	**٤,٠٤**	**١٤٣٢٨٧**	**٧٩,٤٧**	**١٨٠٣١٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: تعداد السكان لعام ٢٠٠٦.

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- إقليم سيناء إقليم ذو هيكل إقتصادى زراعى بالدرجة الأولى، حيث تمثل الزراعة ١٦,٥% من إجمالى هيكل النشاط الاقتصادى.
- الصناعة التحويلية والتعدين فى إقليم سيناء تمثل نشاط صغير جداً بنسبة ٤% من هيكل الاقتصاد.
- هيكل النشاط العريض يوضح أن هيكل النشاط يأخذ بنيه الخدمات بنسبة تقترب من ٨٠%.
- على مستوى الوحدات الإدارية، تمثل محافظة شمال سيناء القطاع الزراعى حيث تمثل الزراعة ٢٩% من هيكل المحافظة. وتمثل الصناعة والتعدين ٣,٥%.
- محافظة جنوب سيناء هيكل النشاط هيكل خدمى بالكامل حيث تمثل الزراعة والصناعة والتعدين نسبة صغيرة حوالى ٧% فقط. السياحة فى جنوب سيناء تدخل ضمن قطاع الخدمات (بقية الأنشطة) لذلك لاتظهر فى الهيكل العريض.

٢/٣/٤ بنيه هيكل اقتصاد سيناء "المستوى التفصيلى"

بلغ إجمالى حجم السكان النشطين إقتصادياً ١٥ سنة فأكثر بإقليم سيناء ١٨٠ ألف فرد " مشتغلون". منهم نسبة ٥٢,٢٧% فى محافظة شمال سيناء، نسبة ٤٧,٧٣% فى جنوب سيناء. بنيه هيكل اقتصاد الاقليم بنيه قوية نسبياً رغم أنها تعتمد على قطاعين إنتاجين أثنين فقط هما السياحة والزراعة، يشاركهما نسبياً قطاع التشييد والبناء. يفتقر الاقليم الى وجود نشاط الصناعة الديناميكى. أما على مستوى الوحدات الإدارية، فإن بنيه الاقتصاد المحلى تبدو متخصصة نسبياً حيث تتخصص شمال سيناء فى الزراعة، وتتخصص جنوب سيناء فى السياحة. هذا وتضيف طبوغرافية جنوب سيناء الصحراوية قوة قطاع التشييد والبناء حيث موارد التعدين المختلفة. جدول رقم (٤-٢) يوضح بنيه هيكل اقتصاد الاقليم حسب المحافظة، والاقليم مقارنه بمصر، ومعامل التوطن للاقليم، ولكل محافظة مقارنه بالاقليم ومنه يتضح الآتى:

أولاً: على مستوى اقليم سيناء

- تحتل السياحة المرتبة الأولى فى بنيه هيكل اقتصاد سيناء بنسبة ١٨,٢% وهى ظاهرة جيدة للاقليم بصفة عامة سواء شماله (السياحة الداخلية)، أو جنوبه (السياحة الخارجية) وذلك نظراً لأن السياحة أكثر الأنشطة الاقتصادية توفيراً لفرص العمل وتوليداً للدخول والإيرادات. رغم آثارها السلبية نسبياً على سيناء سواء الآثار البيئية أو السياسية (التجسس)، أو الإنسانية (الجريمة) ولكنها أكثر الأنشطة تحضراً وتنمية، لذلك تحتاج السياحة لإدارة جيدة واعية لتعظيم آثارها الإيجابية، والحد من آثارها السلبية.
- تحتل الزراعة المرتبة الثانية فى هيكل اقتصاد الاقليم وهى النشاط الانتاجى السلعى الأكبر فى سيناء.
- تحتل التجارة المرتبة الثالثة فى هيكل اقتصاد اقليم سيناء بنسبة ١٥,٨٨% وهى مرتبطة بنشاط السياحة وخاصة جنوب سيناء (علاقة التشابك القطاعى قوية).

كما يشير الجدول الى أهمية قطاعى:

- الادارة العامة المحلية حيث تمثل ١٥,٤% من هيكل اقتصاد الاقليم حيث أصبحت الوحدات الإدارية محافظتان بعد أن كانت محافظة واحدة.
- قطاع أنشطة التعليم والبحوث العلمية والتقنية، وهو نشاط يحتاج لدعم إضافي نظراً لاتساع مساحة الاقليم وصغر التجمعات العمرانية وبعدها عن بعض مما يحتاج لتغطية شاملة بجميع مراحل التعليم ومستوياته لتحقيق تنمية بشرية قوية يحتاجها اقليم سيناء.

جدول رقم (٤-٢)

التوزيع العددى والنسبة للأنشطة الاقتصادية لإقليم سيناء بمحافظتيه ومصر ٢٠٠٦

مقاس بالسكان ذوى النشاط الاقتصادى ١٥ سنه فأكثر " المشتغلين"

الأنشطة الاقتصادية	شمال سيناء		جنوب سيناء		اقليم سيناء		مصر	
	العدد بالألف	%	العدد بالألف	%	العدد بالألف	%	العدد بالألف	%
الزراعة والغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	٢٧,٤	٢٩,١	٢,٣	٢,٧	٢٩,٧	١٦,٥	٥٢٠٩,٦	٢٦,٠
التعدين واستغلال المحاجر	٠,٦	٠,٦	١,٥	١,٧	٢,١	١,١	٣٥,٦	٠,٢
الصناعات التحويلية	٢,٨	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٥,٢	٥,٩	٢٣٦٦,٨	١١,٨
الامداد بالكهرباء والمياه والغاز والصرف	١,٨	١,٩	١,١	١,٣	٢,٩	١,٦	٢٩٢,٨	١,٥
التشييد والبناء	٥,٦	٥,٩	٣,٠	٣,٥	٨,٦	٤,٨	١٨٨٨,٢	٩,٤
تجارة الجملة والتجزئه واصلاح المركبات	٨,٣	٨,٨	٢٠,٣	٢٣,٦	٢٨,٦	١٥,٩	٢٥١٢,٥	١٢,٦
النقل والتخزين والاتصالات	٨,٧	٩,٢	٤,٥	٥,٣	١٣,٢	٧,٣	١٤٣١,٨	٧,٢
خدمات الغذاء والاقامة (السياحة)	٠,٦	٠,٦	٣٢,٣	٣٧,٥	٣٢,٨	١٨,٢	٤٠٠,٢	٢,٠
الوساطة المالية والعقارات والتأجير	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٦	١,١	٠,٦	١٩٠,٠	١,٠
التعليم والأنشطة العلمية والتقنيه المتخصصة	١٥,٤	١٦,٤	٣,٦	٤,٢	١٩,١	١٠,٦	٢٢٧٣,٨	١١,٤
الادارة العامة المحلية والدفاع والضمان الاجتماعى	١٧,٨	١٨,٩	١٠,٠	١١,٦	٢٧,٨	١٥,٤	١٨٥٥,٨	٩,٣
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	٢,٦	٢,٨	١,٢	١,٤	٣,٩	٢,١	٥١٨,٢	٢,٦
الخدمات والفنون والمنظمات الدولية	١,٩	٢,١	٢,٩	٣,٤	٤,٩	٢,٧	٧٥٨,٩	٣,٨
غير مبين	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٢٩١,٣	١,٥
جملة	٩٤,٣	١٠٠,٠	٨٦,٠	١٠٠,٠	١٨,٣	١٠٠,٠	٢٠٠٢٥,٧	١٠٠,٠

المصدر: تعداد السكان لعام ٢٠٠٦.

ثانياً: على مستوى الوحدات الإدارية

- **محافظة شمال سيناء**

- قطاع الاقتصاد المحلى لمحافظة شمال سيناء يمثل اقتصاد أولى، متنوع نسبياً، يفتقد القطاعات الديناميكية وخاصة الصناعة.
- بنيه هيكل اقتصاد محافظة شمال سيناء يقودها قطاع الزراعة، يمثل قطاع الزراعة ٢٩% من بنيه هيكل الاقتصاد المحلى.
- قطاع الصناعة يمثل ٣% فقط من هيكل اقتصاد المحافظة، وهو قطاع ضعيف، رغم أن المادة الخام الزراعية الكثيره والقابله نسبياً للصناعة كثيرة، إلا أنها لم تستغل بالكامل مثل الخضر، والفاكهة وخاصة الزيتون والبلح والخوخ والبرتقال، وأنواع المكسرات والنباتات الطبيه والعطرية.
- قطاع التجارة قطاع نامى حيث يمثل ٨,٨%، ومتكامل مع قطاع النقل والمواصلات بنسبة ٩% وهو ما يقوى قطاع الزراعة فى نقل الانتاج الزراعى من شمال سيناء الى محافظات مصر فى الوادى والدلتا.
- قطاعى الادارة العامة والمحلية يمثلان قوة الاقتصاد المحلى لشمال سيناء حيث يمثلان معاً ٣٥% من هيكل الاقتصاد المحلى.
- قطاعات الخدمات وخاصة الصحة، والخدمات الاجتماعية والشخصية والكهرباء تحتاج لدعم قوى.

- **محافظة جنوب سيناء**

- اقتصاد محافظة جنوب سيناء ذو طبيعة خاصة حيث يعكس الموقع الجغرافى ساحلى الخليجين طبيعة النشاط الاقتصادى المحلى حيث تقوده السياحة (خدمات الغذاء والاقامه)، وما أضفاه الجانب السياسى على مدينه شرم الشيخ وامتداد التنمية الى ميناء نوبيع والحركة البحرية مع الخليج مما أدى الى تنمية عمرانية كبيرة تمثل السياحة ٣٧,٥% من هيكل اقتصاد المحافظة، يليها التجارة بنسبة ٢٣,٦% وهو اقتصاد ضعيف حيث أن أزمة عدم الاستقرار وانعدام الأمن أثر تأثيراً مباشراً على اقتصاد المحافظة الذى يقتقر للأنشطة الانتاجية السلعية خاصة مثل الزراعة والصناعة التحويلية رغم ما تملكه جنوب سيناء من موارد معدنيه وتعدينية، بل وبترول.
- يقتقر اقتصاد جنوب سيناء لكثير من البنيه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الكهرباء، والمياه، والنقل، والتعليم والصحة.

معامل التوطن(**) " القاعدة الاقتصادية"

وبتحليل القاعدة الاقتصادية لسيناء من خلال دراسة معامل التوطن لقياس النصيب النسبى للإقليم من الأنشطة مقارنة بنصيبه على مستوى الدولة، وذلك على النحو المبين بالجدول التالى.

جدول رقم (٤-٣)

معامل التوطن الصناعى (الأنشطة الاقتصادية) ٢٠٠٦

الأنشطة الاقتصادية (الصناعات)	معامل التوطن الصناعى		
	شمال سيناء مقارنه بالاقليم	جنوب سيناء مقارنه بالاقليم	سيناء مقارنه بمصر
الزراعة والغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	١,٧٦	٠,١٦	٠,٦٣
التعدين واستغلال المحاجر	٠,٥٢	١,٥٢	٦,٣٣
الصناعات التحويلية	١,٠٣	٠,٩٦	٠,٢٤
الامداد بالكهرباء والمياه والغاز والصرف	١,١٨	٠,٨١	١,١٠
التشييد والبناء	١,٢٤	٠,٧٣	٠,٥٠
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	٠,٥٥	١,٤٨	١,٢٦
النقل والتخزين والاتصالات	١,٢٥	٠,٧١	١,٠٢
خدمات الغذاء والاقامة (السياحة)	٠,٠٣	٢,٠٥	٩,٠
الوساطة المالية والعقارات والتأجير	١,٠٣	٠,٩٦	٠,٦٥
التعليم والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	١,٥٤	٠,٣٩	٠,٩٣
الادارة العامة المحلية والدفاع والضمان الاجتماعى	١,٢٢	٠,٧٥	١,٦٦
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	١,٢٩	٠,٥٣	٠,٨٢
الخدمات والفنون والمنظمات الدولية	٠,٩٣	١,٢٦	٠,١٩
غير مبين	٠,٧٦	١,٢٢	٠,١٤

المصدر: محسوبة بناءا على بيانات تعداد السكان لعام ٢٠٠٦.

(**) معامل التوطن= (عدد العاملين فى نشاط (أ) بالإقليم/ جملة العاملين فى الاقليم فى جميع الأنشطة) / (عدد العاملين فى نشاط (أ) فى الدولة/ جملة العاملين فى الدولة فى جميع الأنشطة).

يشير معامل التوطن السابق إلى الآتى:

أولاً: معامل التوطن للأنشطة فى شمال سيناء

- تحصل محافظة شمال سيناء على نصيب نسبى أكبر من العادل من نشاط الزراعة والصناعة التحويلية مقارنه بإقليم سيناء.
- تحصل شمال سيناء على نصيب نسبى أقل من العادل من نشاط المناجم والمحاجر ونشاط التجارة.
- تفتقر جداً محافظة شمال سيناء فى السياحة (خدمات الغذاء والإقامة)، حيث لاتحصل على نصيب نسبى عادل من هذا النشاط مقارنه بإقليم سيناء، حيث تستحوذ جنوب سيناء على النصيب الأكبر من هذا النشاط.
- أنشطة التعليم والادارة والصحة أنشطة جيدة فى شمال سيناء حيث تحصل المحافظة على نصيب نسبى أكبر من العادل منهما.

ثانياً: معامل التوطن للأنشطة فى جنوب سيناء

- تفتقر محافظة جنوب سيناء فى الزراعة حيث تحصل على نصيب نسبى أقل من العادل مقارنه بالإقليم.
- لاتحصل جنوب سيناء أيضاً على نصيب نسبى عادل من نشاط الصناعة التحويلية.
- تحصل جنوب سيناء على نصيب نسبى أكبر من العادل من نشاط التعدين واستغلال المحاجر.
- تحصل جنوب سيناء على نصيب نسبى أكبر من العادل من نشاطى السياحة والتجارة مقارنه باقليم سيناء.
- أنشطة التعليم والإدارة العامة تحتاج لدعم فى محافظة جنوب سيناء حيث لاتحصل المحافظة على نصيب نسبى عادل من هذين النشاطين الهامين (التعليم والإدارة العامة المحلية).
- لاتحصل أيضاً جنوب سيناء على نصيب نسبى عادل من نشاط الصحة والعمل الإجتماعى.

ثالثاً: معامل توطن الأنشطة فى إقليم سيناء مقارنه بمصر

- لايحصل اقليم سيناء على نصيب نسبى عادل من الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد مقارنه بالدولة.

- يحصل اقليم سيناء على نصيب نسبى أكبر من العادل من أنشطة السياحة (خدمات الغذاء والإقامة)، والنقل والمواصلات، والتجارة، وهى أنشطة متكاملة فى جنوب سيناء مقارنه بمصر حيث تتركز هذه الأنشطة فى شرم الشيخ ونوبيع وطابا ودهب، وإلى حد ما فى العريش ورمانه والشيخ زويد ورفح.
- لايحصل اقليم سيناء على نصيب نسبى عادل من نشاط التعليم مقارنه بالدولة.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى

يعطى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى دلالة جيدة على القوام الاقتصادى للإقليم. ويوضح تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠١٠ أن متوسط نصيب الفرد فى مصر قد بلغ ١٠٢٤٦ جنيه عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبلغ فى اقليم سيناء ١٠٦٦٩ جنيه ليحقق زيادة قدرها ٤٢٣,٣ جنيه تمثل نسبة ٠,٠٤% من المتوسط العام على مستوى مصر. هذا وتختلف هذه الزيادة بين محافظتى شمال وجنوب سيناء، جدول رقم (٤-٤) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى.

جدول رقم (٤-٤)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧

اقليم سيناء – مصر

المحافظة/ الاقليم	متوسط نصيب الفرد من الناتج	الفوارق بين المحافظتين	الفوارق الإقليمية
شمال سيناء	٨٨٨٤,٠	١٧٨٥,٣-	١٣٦٢-
جنوب سيناء	١٢٤٥٤,٦	١٧٨٥,٣+	٢٢٠٨,٦+
اقليم سيناء	١٠٦٦٩,٣	–	٤٢٣,٣+
مصر	١٠٢٤٦,٠	–	–

يشير الجدول السابق إلى الآتى:

- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى سيناء عن المتوسط العام فى مصر.
- ينخفض متوسط نصيب الفرد فى شمال سيناء عن المتوسط العام لإقليم سيناء.
- ينخفض متوسط نصيب الفرد فى شمال سيناء عن المتوسط العام لمصر.
- يرتفع متوسط نصيب الفرد فى جنوب سيناء عن المتوسط العام فى مصر.

مساهمة الأنشطة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى

الناتج المحلى الإجمالى السابق يولده المشتغلون (السكان النشطين اقتصادياً ١٥ سنه فأكثر)، هؤلاء المشتغلون يعملون فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة. والجدول التالى يوضح التوزيع النسبى للمشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية، والدخل المولد لكل نشاط.

جدول رقم (٤-٥)

التوزيع النسبى للأنشطة الاقتصادية فى إقليم سيناء ومحافظتيه

ومساهمة كل نشاط فى الناتج المحلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

الناتج المحلى بالمليون جنيه

قطاعات الأنشطة الاقتصادية	شمال سيناء		جنوب سيناء		اقليم سيناء	
	الناتج المحلى	%	الناتج المحلى	%	الناتج المحلى	%
الزراعة وقطع الأشجار والصيد	٨٨٥,٨	٢٩,١	٥٠,٠٤	٢,٧	٨١٠,٥	١٦,٥
المناجم والمحاجر	١٨,٣	٠,٦	٣٢,٥	١,٧٤	٥٦	١,١٤
الصناعات التحويلية	٩١,١	٢,٩٩	٥٢,٣	٢,٨	١٤٢,٥	٢,٩
الإمداد بالكهرباء والمياه والغاز والصرف	٥٨,٥	١,٩٢	٢٤,٣	١,٣	٧٩,٦	١,٦٢
التشييد والبناء	١٨٠,٧	٥,٩٣	٦٥,٨	٣,٥٢	٢٣٥	٤,٧٨
التجارة	٢٦٨,٥	٨,٨١	٤٤١,٣	٢٣,٦	٧٨٠,٦	١٥,٩
النقل والتخزين والاتصالات	٢٨٠	٩,١٩	٩٨,٥	٥,٢٧	٣٥٩,٨	٧,٣٢
خدمات الغذاء والاقامه والسياحة	١٨,٣	٠,٦	٧٠٠,٤	٣٧,٥	٨٩٤,٦	١٨,٢
الأنشطة الخدمية	١٢٤٠,٨	٤٠,٧	٣٩٧,٩	٢١,٣	١٥٤٦,٤	٣١,٥
غير مبين	٥,٢	٠,١٧	٤,٨	٠,٢٦	١٠,٤	٠,٢١
جملة	**٣٠٤٧,٢**	**١٠٠**	**١٦٨,٢**	**١٠٠**	**٤٩١٥,٤**	**١٠٠**

يوضح الجدول السابق الحقائق التالية:

- مدى مساهمة سيناء فى توليد الناتج الإقليمي.
- تولد الأنشطة الخدمية أكثر من ١,٥ مليار جنيه مصرى.
- قطاعى السياحة والنقل يولدان ١,٣ مليار جنيه مصرى.
- قطاع الزراعة يولد ٨١٠,٠ مليون جنيه.
- قطاع التجارة يولد ٢٣٥ مليون جنيه.
- أضعف القطاعات الإنتاجية السلعية قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المحاجر حيث يولدان معاً حوالى ٢٠٠ مليون جنيه فقط.

ويوضح ذلك أن هيكل النشاط الإقليمى يعتمد على الأنشطة الخدمية، ويفتقر بقوه للأنشطة الإنتاجية السلعية خاصة.

- **محافظة شمال سيناء**

- هيكل الاقتصاد المحلى لمحافظة شمال سيناء يعتمد على الزراعة حيث تولد ٨٨٥ مليون جنيه.
- قطاعات النقل والمواصلات والتجارة قطاعات جيدة حيث تولد معاً ٥٤٨ مليون جنيه.
- بقية قطاعات الأنشطة ضعيفة، وتمثل الأنشطة الخدمية مجتمعه ١,٢ مليار جنيه وهى أنشطة ضعيفة أيضاً.

- **محافظة جنوب سيناء**

- هيكل الاقتصاد المحلى لمحافظة جنوب سيناء يقوده قطاع السياحة " خدمات الغذاء والإقامة" حيث يولد ٧٠٠ مليون جنيه.
- يشارك قطاعى النقل والتجارة قطاع السياحة فى توليد معظم الناتج المحلى لمحافظة جنوب سيناء بمبلغ ٥٤٠ مليون جنيه ليبلغ إجمالى ما يولده القطاعات الثلاث المتكاملة ١,٢ مليار جنيه يمثل نسبة ٦٥,٠% من إجمالى الناتج المحلى السنوى.

٣/٣/٤ بنيه هيكل اقتصاد شبه جزيرة سيناء ٢٠١٦

يوضح الشكل رقم (٤-١) هيكل النشاط حسب المحافظة والقطاع.

شكل رقم (٤-١)

التوزيع النسبى التقديرى لهيكل النشاط الاقتصادى العريض فى شبه جزيرة سيناء ٢٠١٦

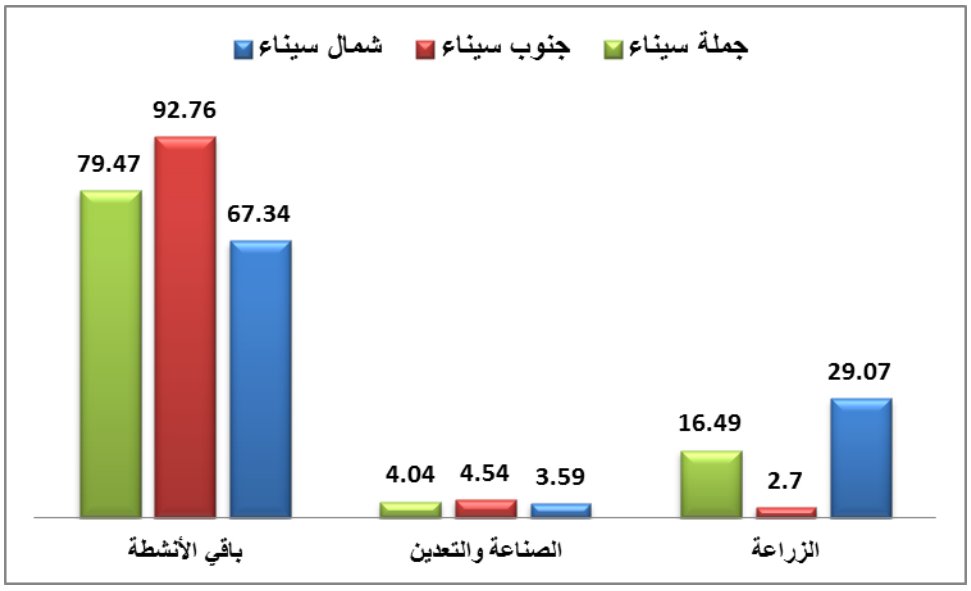

يتبين من الشكل السابق الآتى:

- تؤكد البيانات أن شبه جزيرة سيناء أقليم ذو هيكل اقتصادى زراعى بالدرجة الأولى، حيث تمثل الزراعة ١٦,٥% من إجمالى هيكل النشاط الاقتصادى، ولاتمثل الصناعة التحويلية والتعدين إلا نسبة صغيرة جداً ٤% من هيكل الاقتصاد.
- هيكل النشاط العريض يوضح أن هيكل النشاط يأخذ بنيه الخدمات بنسبة تقترب من ٨٠%.
- على مستوى الوحدات الإدارية، تمثل الزراعة ٢٩% من هيكل محافظة شمال سيناء، وتمثل الصناعة والتعدين ٣,٥%. وفى المقابل فإن هيكل النشاط فى محافظة جنوب سيناء هيكل خدمى بالكامل، حيث تمثل الزراعة والصناعة والتعدين نسبة صغيرة حوالى ٧% فقط، وتدخل السياحة ضمن قطاع الخدمات (بقية الأنشطة) لذلك لاتظهر فى الهيكل العريض.
- وبدراسة بنيه الهيكل التفصيلى لإقتصاد سيناء، يتضح أنها تعتمد على قطاعين انتاجين اثنين فقط هما السياحة والزراعة، يشاركهما نسبياً قطاع التشييد والبناء، حيث يفتقر الإقليم إلى وجود نشاط الصناعة.
- أما على مستوى الوحدات الإدارية، فإن بنيه الإقتصاد المحلى تبدو متخصصة نسبياً، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٤-٢)، ومنه يتبين أن شمال سيناء تتخصص فى الزراعة، وفى المقابل تتخصص جنوب سيناء فى السياحة، هذا وتضيف طبوغرافية جنوب سيناء الصحراوية قوة قطاع التشييد والبناء وحيث الموارد المحجرية والتعدينية المختلفة.

شكل رقم (٤-٢)

التوزيع النسبى للأنشطة الاقتصادية لشبه جزيرة سيناء ٢٠١٦

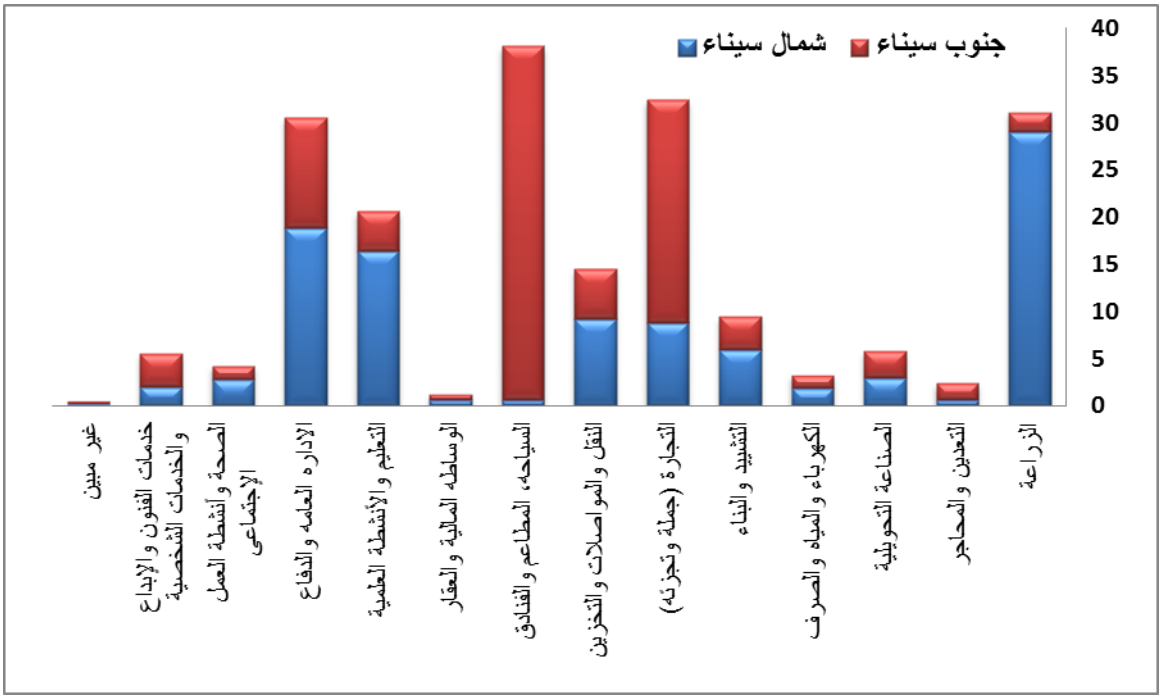

يتضح من الشكل السابق الآتى:

- تأتى السياحة فى مقدمة بنيه هيكل اقتصاد سيناء بنسبة ١٨,٢%، وهى ظاهرة جيدة للإقليم بصفة عامة سواء شماله (السياحة الداخلية)، أو جنوبه (السياحة الخارجية) وذلك نظراً لأن السياحة أكثر الأنشطة الاقتصادية توفيراً لفرص العمل وتوليداً للدحول والإيرادات. رغم آثارها السلبية نسبياً على سيناء سواء الآثار البيئية أو السياسية (التجسس)، أو الإنسانية (الجريمة) ولكنها أكثر الأنشطة تحضراً وتنمية، لذلك تحتاج السياحة لإدارة جيدة واعية لتعظيم آثارها الإيجابية، والحد من آثارها السلبية.
- ويأتى نشاط الزراعة فى المرتبة الثانية فى هيكل اقتصاد الاقليم وهى النشاط الإنتاجى السلعى الأكبر فى سيناء، يليها التجارة فى المرتبة الثالثة فى هيكل اقتصاد اقليم سيناء بنسبة ١٥,٨٨% وهى مرتبطة بنشاط السياحة وخاصة جنوب سيناء (علاقة التشابك القطاعى قوية).
- يمثل العاملون فى الإدارة العامة المحلية نسبة ١٥,٤% من هيكل اقتصاد الاقليم، حيث أصبحت الوحدات الإدارية محافظتان بعد أن كانت محافظة واحدة.
- قطاع التعليم والبحوث العلمية والتقنية، وهو نشاط يحتاج لدعم اضافى نظراً لإتساع مساحة الاقليم وصغر التجمعات العمرانية وبعدها عن بعض مما يحتاج لتغطية شاملة بجميع مراحل التعليم ومستوياته لتحقيق تنمية بشرية قوية يحتاجها اقليم سيناء.

الفصل الخامس

الطرق والخدمات والمرافق الأساسية فى شبه جزيرة سيناء

٥-١ تمهيد:

أرتبطت شبكة الطرق البرية في شبه جزيرة سيناء إلى حد كبير بالعمليات العسكرية، فقد قامت إسرائيل أثناء فترة احتلالها لسيناء بإنشاء عدد كبير من الطرق والوصلات التى تربط بين محاور الحركة العرضية والطولية لتحقيق السيطرة على المناطق الإستراتيجية. وقد شهدت سيناء عقب عودتها إلى السيادة المصرية اهتماماً كبيراً حيث تم إعادة رصف الطرق القديمة، كما شقت بعض الطرق الأخرى، ففي عام ١٩٨٢ كان إجمالي أطوال الطرق ٦٣٧٨ كم، غير أنها وصلت الآن إلى أكثر من ١٠ آلاف كم ، تضمنت الطرق المرصوفة بنسبة تزيد على ٥٢ %، والطرق الممهدة حوالي ٢٧% والنسبة الباقية للطرق الترابية .

٥-٢ السكك الحديدية:

تفتقر سيناء إلى وجود شبكة من خطوط السكك الحديدية إلا من وجود خط يبدأ من الإسماعيلية حتى رفح بطول ٢٣٦كم، الإسماعيلية / بئر العبد / العريش / رفح، ويعبر هذا الخط قناة السويس عبر كوبرى الفردان الخاص بخط السكك الحديدية بطول ٤كم ويعد هذا الكوبرى أطول كوبرى سكة حديد معدنى فى العالم، ويتضمن الخط ١٣ محطة، تم الانتهاء من ٦ محطات (القنطرة شرق، جلبانة، بالوظة، رمانة، نجيلة وبئر العبد)، وقد بلغت تكلفة إنشاء المرحلة الأولى من الفردان حتى بئر العبد بطول ١٠٠كم حوالي ٧٠٠ مليون جنية منها ٣٨٠ مليون جنية تكلفة انشاء كوبري الفردان المعدني، وبدء تشغيل المرحلة الأولى فى أواخر عام ٢٠٠١. ومن المخطط استكمال تنفيذ باقى المراحل، حيث تشمل المرحلة الثانية ٤ محطات هي (التلول الروضة– الميدان العريش)، بطول ٧٧كم من بئر العبد وحتى العريش، بينما تشمل المرحلة الثالثة ٣ محطات هي (الريسة الشيخ زويد– رفح) من العريش وحتى رفح بطول ٥٩كم

إضافة إلى هذا الخط يوجد خط قديم يبدأ من الشط حتى القنطرة شرق بطول ١١٧كم وكان يخدم الأغراض العسكرية وقد تم إنشاؤه عام ١٩٤٢ على نفقة الجيش البريطانى.

٥-٣ محاور الطرق البرية:

يوجد بسيناء مجموعة من محاور الطرق الرئيسية تمتد من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب وهى تخدم محافظتى سيناء والأجزاء الواقعة شرق قناة السويس من محافظات القناة الثلاث وبإجمالى طول ٢٩٨٠ كم، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٥-١)، والشكل رقم (٥-١).

جدول (٥-١)

خصائص الطرق القومية والإقليمية بشبه جزيرة سيناء

اسم الوصلة من الطريق	الطول (كم)	عرض المرصوف (متر)	عرض الأكتاف (متر)	نوعها	حالة رصف الطريق	حجم المرور اليومي(مركبة)	نسبة حجم المرور إلى السعة
القنطرة، العريش، رفح	٢٢٠	٧,٥	٢ × ٣	ت	جيّد جدّاً	٤٠٨٢	١٦ %
معدّية الدفرسوار – بئر الجفجافة من بئر تمادة	١٠٥	٧	٢ × ٢	ت	جيّد	٢٠٩	١ %
معدّية ٦ –الطاسة– بئر الجفجافة– العوجة	٢٣٠	٦	٢ × ٢,٢٥	م	جيّد	٢٥٠ *	١ %
الشط، رأس النقب، طابا	٢٣٦	٧	٢ × ٢,٥	م	جيّد جدّاً	١٢٣١	٥ %
رأس النقب، نويبع (وادى وتير)	١١٦	٧	٢ × ٢,٥	ت	جيّد	١٠٠ *	١ %
رأس سدر، الحسنة، القسيّمة	٢٢٢	٧,٥	٢ × ٣	ت	مقبول	٢٥٠ *	٢ %
القنطرة شرق – الشط	١١٧	٧,٥	٢ × ٢,٢٥	م	جيّد جدّاً	٢٦١٣	١١ %
الشط – الطور – شرم الشيخ	٣٥٤	٧,٥	٢ × ٢	ت	جيّد	٨٩٢	٤ %
شرم الشيخ، دهب، نويبع، طابا	٢٢٣	٧,٥	٢ × ٢	ت	جيّد	٨٩٢	٤ %
بالوظه، ممر متلا، رأس سدر	١٧٨	٦	٢ × ٢	ت	جيّد جدّاً	١٥٠ *	١ %
طريق الحدود الدولية الشرقية	٢٤٥	٦	٢ × ٢	ت	جيّد جدّاً	غ٠م	–
العريش، بئر لحفن، مفارق ١٦١	٦٥	٧,٥	٢ × ٢,٢٥	م	مقبول	٢٥٠ *	١ %
مفارق ١٦١ – الحسنة – نِخِل	٨٨	٦	٢ × ٢	ت	جيّد	١٥٠ *	١ %
العريش، بئر لحفن، أبو عجيلة، القسيّمة	٨٧	٧,٥	٢ × ٣	ت	مقبول	٥٠٠ *	٣ %
بئر العبد، المغارة، بئر الحمة	٨٥	٦,٠	٢ × ٢	ت	–	**	–
جبل البرقة، الجفجافة، بئر تمادة	٨٢	٦,٠	٢ × ٢,٥	ت	–	**	–
مفرق الطور/ أبو زنيمة – سانت كاترين	١٠٥	٧,٥	٢ × ٢,٢٥	م	جيّد	١٦٠	١ %
سانت كاترين – مفرق دهب / نويبع	١٠٠	٦,٥	٢ × ٣	م	جيّد	١٢٠	١ %
مفارق ٧٦ المليز– ميت أبو الكوم الجديدة(مفرقالبحيرات)	١٢٢	٦		ت	مقبول	٢٠٠	١ %

(*) تقديري (**) الجزء الشمالي من بئر العبد حتى جبل البرق مردوم بالكثبان .

المصدر: هيئة التخطيط العمرانى.

شكل رقم (٥-١)

محاور الحركة في شبه جزيرة سيناء

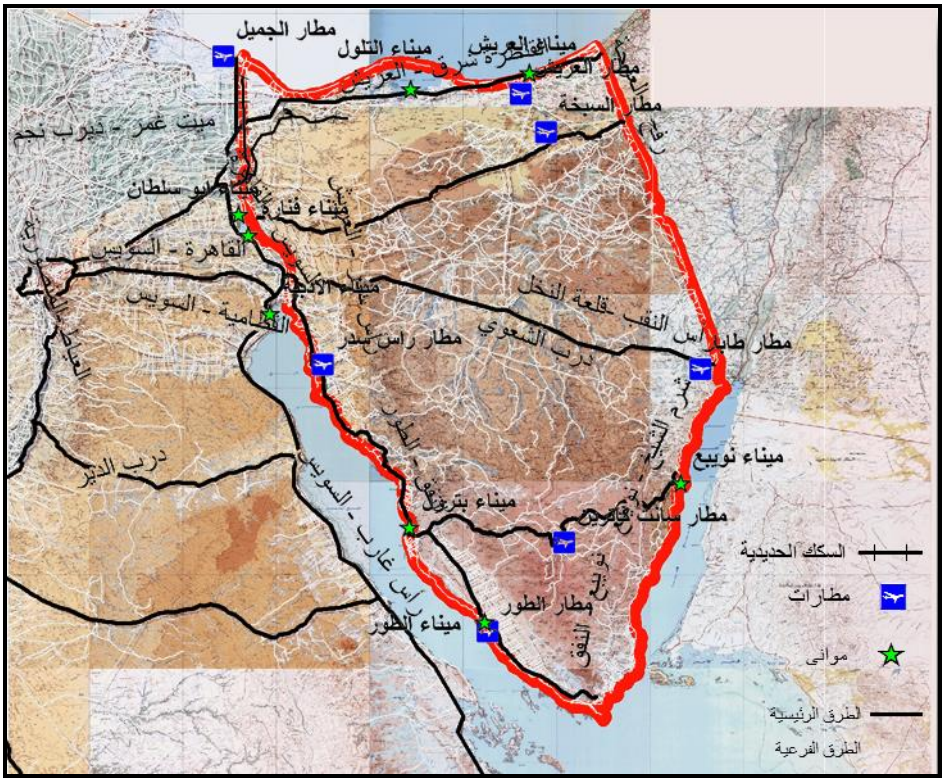

المصدر: هيئة التخطيط العمرانى.

<u>يتضح من الجدول والشكل السابقين وجود محاور الحركة القومية والاقليمية التالية:</u>

- **<u>طريق القنطرة – العريش – رفح</u>** ، بطول ٢٢٠ كم، وهو يبدأ من القنطرة شرق ثم يتجه إلى الشمال الشرقى حتى بالوظة ويسير بمحازاة ساحل البحر المتوسّط ماراً بمدينة بئر العبد إلى العريش والشيخ زويد ليصل إلى رفح عند منفذ الحدود البرى مع أراضى السلطة الفلسطينية. ويمثل الطريق أهم محاور الحركة العرضية في سيناء لأنه يمر عبر أكثف مناطق سيناء سكانياً وعمرانياً واقتصادياً ، ويقع على امتداده عواصم خمسة مراكز إدارية هي القنطرة شرق، بئر العبد ، العريش ، الشيخ زويد ، رفح .
- **<u>طريق الإسماعيلية (معدّية نمرة ٦) – بئر الجفجافة – العوجة</u>** (المحور الأوسط- طريق النقل الثقيل): بطول ٢٣٠ كم، ويبدأ من الضفّة الشرقية للقناة بمواجهة مدينة الإسماعيلية ويمتد شرقاً ماراً بالطاسة إلى بئر الجفجافة ثم إلى مفارق ١٦١ من وسط سيناء ثم إلى الشمال الشرقى حتى أبو عجيلة ، ومنها إلى العوجة بفلسطين، وهو بعرض ستة أمتار وحارتين فقط للإتجاهين، ويقوم بخدمة الحركة في منفذ العوجة البري، وحركة نقل مواد المحاجر التي تقع على امتداده بالإضافة إلى خدمة بعض مراكز العمران مثل الطاسة، الجفجافة، الحم، بغداد، أبو عجيلة
- **<u>طريق الشط – نخل – رأس النقب – طابا</u>**: وبطول ٢٣٦ كم ، يبدأ من الشط شرق نفق أحمد حمدى ويتجه شرقاً إلى صدر الحيطان ثم إلى نِخِل فالتمد حتى رأس النقب ومنها إلى

طابا، ومن رأس النقب يوجد وصلة بطول ١١٦ كم إلى ميناء نويبع (من خلال وادى وتير) ليصل طول الطريق من نويبع إلى النفق عبر طريق نِخِل إلى ٣٣٩ كم

- **طريق القنطرة شرق جنوباً إلى الشط وحتى شرم الشيخ – نويبع – رأس النقب – طابا بمحازاة خليجى السويس والعقبة** : يمتد من القنطرة شرق بمحازاة قناة السويس إلى الشط (نفق أحمد حمدى) ثم يستكمل مساره جنوباً على الساحل الشرقى لخليج السويس من الشط إلى رأس سدر فالطور حتى شرم الشيخ عند إلتقاء خليجى السويس والعقبة ، ويكمّل المسار من شرم الشيخ على الساحل الغربى لخليج العقبة إلى دهب ونويبع وطابا ، وبطول كلّى حوالى ٦٩٤ كم.
- **طريق رأس سدر – القسيّمة – طريق الحدود الشرقية:** يمتد من رأس سدر على الساحل الشرقى بالجزء الشمالى من خليج السويس فى إتجاه الشمال الشرقى لسيناء إلى صدر الحيطان فبئر تماده فالحسنة ثم القسيّمة، وبطول ٢٢٢ كم.
- **طريق بالوظة – رأس سدر**: يمتد من الشمال إلى الجنوب مع الحدود الإدارية الفاصلة بين محافظتى سيناء ومحافظات القناة من بالوظة إلى الطاسة ثم يقطع طريقى الإسماعيلية – بئر الجفجافة وميت أبو الكوم الجديدة – بئر الجفجافة ثم طريق مفرق البحيرات (الشلّوفة) – المليز عند ممر الجدى ، فطريق الشط نفق أحمد حمدى – صدر الحيطان عند ممر متلا وحتى رأس سدر على خليج السويس، وبطول ١٧٨ كم.
- **طريق الحدود الدولية من رفح إلى رأس النقب**: يسير بمحازاة الحدود الشرقية لمصر من رفح شمالاً حتى شرق رأس النقب جنوباً ، ويتقاطع مع طريق الشط – رأس النقب، بطول ٢٤٥ كم ، والجزء الشمالى منه بطول حوالى ٤٠ كم مدق ويتم رصفه حالياً .
- **طريق العريش – بئر لحفن إلى الحسنة ونِخِل**: يمتد من العريش إلى بئر لحفن، ومنها جنوباً إلى الحسنة ماراً بجبل لبنى ثم إلى نِخِل وبطول ١٥٣ كم ، وهو من المحاور التى تربط شمال المحافظة بجنوبها ، كما يربط بين أهم ثلاثة طرق عرضية في سيناء ، وهي طريق القنطرة / العريش – طريق الإسماعيلية / العوجة – طريق النفق / القنطرة .
- **طريق العريش – بئر لحفن إلى أبوعجيلة ، ومنها إلى القسيّمة فى الجنوب الشرقى:** بطول ٨٧ كم ، ويوجد وصله من بئر لحفن إلى مفارق ١٦١ بطول ٣٩ كم تصل بين العريش والطريق الأوسط الشمالى .
- **طريق بئر العبد – المغارة وبئر العبد – بئر تمادة:** يبدأ من مدينة بئر العبد بالشمال ويتجه جنوب شرق إلى جبل المغارة حتى يصل إلى بئر الحمة على طريق الإسماعيلية – العوجة وبطول إجمالى ٨٥ كم، ويمتد هذا الطريق من جبل البرقة وعلى بُعد ٣٨ كم جنوباً إلى مطار المليز ثم إلى تمادة (٤٤ كيلو متر) على طريق رأس سدر /القسيّمة .
- **طريق مفرق الطور أبو زنيمة (وادى فيران) – سانت كاترين – مفرق دهب نويبع :** يخترق هذا الطريق وادى فيران حتى يصل إلى مدينة سانت كاترين، ومنها يكمّل شرقاً من خلال وادى مرّة إلى وصلة دهب نويبع ، ويرتفع الطريق حتى منسوب يصل إلى ١٧٠٠ متر فوق سطح البحر. وهو الطريق الوحيد الذي يخترق كتلة جنوب سيناء الجبلية ليربط بين

خليجي السويس والعقبة ماراً بسانت كاترين، وهو من أكثر الطرق وعورة في سيناء نظراً لأنه يسلك في معظم مساره الأودية وبطول إجمالى ٢٠٥ كيلو متر ،.

- **طريق مفرق البحيرات على قناة السويس شرق ميت أبو الكوم الجديدة إلى المليز وحتى مفارق ١٦١:** يمر بوادى الجدى، ويتقاطع مع طريق بالوظة – رأس سدر، بطول ١٢٢ كم.

توجد مجموعة من الطرق الداخلية المحلّية على النحو التالى:

- **محافظة شمال سيناء:** نظراً لاتساع المحافظة وانتشار السكان بها فى تجمّعات صغيرة متناثرة، فإنه تتوفّر شبكة طرق داخلية ممتدة وصلت أطوالها إلى ١٣١٢ كم من الطرق المرصوفة، و حوالى ١٠٩٠ كم من الطرق الحجرية ، و١٢٧٠ كم من الطرق الترابية ، هذا بالإضافة إلى طرق مرصوفة أُنشئت خصّيصاً للتنمية الزراعية فى بعض المناطق وبطول حوالى ٢٥١ كم ، ومن ثم تصل نسبة شبكة الطرق المحلّية المرصوفة إلى نحو ٤٠ % من أطوال الطرق بالمحافظة .
- **محافظة جنوب سيناء :** تقع مدن محافظة جنوب سيناء على امتداد الطرق الإقليمية والتى تمتد فى معظمها بمحاذاة الساحل الشرقي لخليج السويس من الشط (نفق أحمد حمدى) حتى شرم الشيخ ثم على الساحل الغربى لخليج العقبة، بالإضافة إلى الطريق الذى يصل سانت كاترين فى وسط جنوب سيناء بكلٍ من خليجي السويس والعقبة . وعلاوة على ذلك ، توجد طرق مرصوفة داخل كل مدينة حسب تخطيطها وتخدم بعض القرى والمناطق السياحية، وذلك بطول إجمالى حوالى ٢٠٠ كم.

٥-٤ محاور الربط الحالية بين سيناء وغرب قناة السويس والدلتا:

يتم الربط فى الوقت الحالى لحركة النقل البرى على الطرق بين سيناء وغرب قناة السويس والدلتا من خلال مجموعة من المعدّيات البحرية التى تديرها هيئة قناة السويس على امتداد طولها من مواقع مختلفة – جدول رقم (٥-٢)، بالإضافة إلى نفق أحمد حمدى أسفل قناة السويس، وكوبري الفردان، وكوبرى السلام المعلق.

جدول رقم (٥-٢)

المعديات التي تربط بين سيناء وغرب القناة

موقع المعدية	الكم (ترقيم القناة)	الحمولة (طن)
بورفؤاد	صفر	١٥٠ – ٢١٠
الرسوة	٣,٧١٥	٢١٠
القنطرة	٤٧,٠١٥	٤٥ – ١٥٠
الفردان	٦٦,٩٢٠	١٥٠
نمره (٦) الإسماعيلية	٧٦,٠٨٠	٤٥
سيرابيوم (الدفرسوار)	٩١,٤٢٥	٤٥
الشط (الشلّوفة)	١٤٧,٩٩٠	١٥٠

المصدر: هيئة التخطيط العمرانى.

وتوجد بعض الكباري المعدنية العائمة التى تتولى تشغيلها هيئة قناة السويس فى بعض أوقات الذروة، خصوصاً فى مواسم الإنتاج الزراعى من فواكه وخضر، وهى لا تعمل بصورة منتظمة.

٥-٥ محاور الربط الجارى تنفيذها للربط بين سيناء وغرب قناة السويس والدلتا:

في اطار مشروعات محور قناة السويس الجارى تنفيذها، تقوم الحكومة المصرية بتنفيذ المشروع القومى لتنمية شرق قناة السويس والذى يعد أحد المشروعات الهامة التي توليها الحكومة إهتماماً كبيراً، وسوف تلعب هذه الأنفاق دوراً هاماً فى الربط بين شبه جزيرة سيناء ومدن غرب قناة السويس (الإسماعيلية، بورسعيد، السويس)، والوادى والدلتا وسهولة الإنتقال فيما بينهم، لذا فهو يحظي بإهتمام من الحكومة المصرية. وقد تم تكليف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بالتنسيق مع وزارة النقل الهيئة القومية للأنفاق بتنفيذ أربع مجموعات من الأنفاق أسفل قناة السويس كل مجموعة تضم نفقين للسيارات ونفقا للسكة الحديد، على النحو المبين بالشكل التالى.

شكل رقم (٥-٢)

شبكة الانفاق الجارى تنفيذها لربط شبه جزيرة سيناءبمدن القناة والدلتا ٢٠١٦

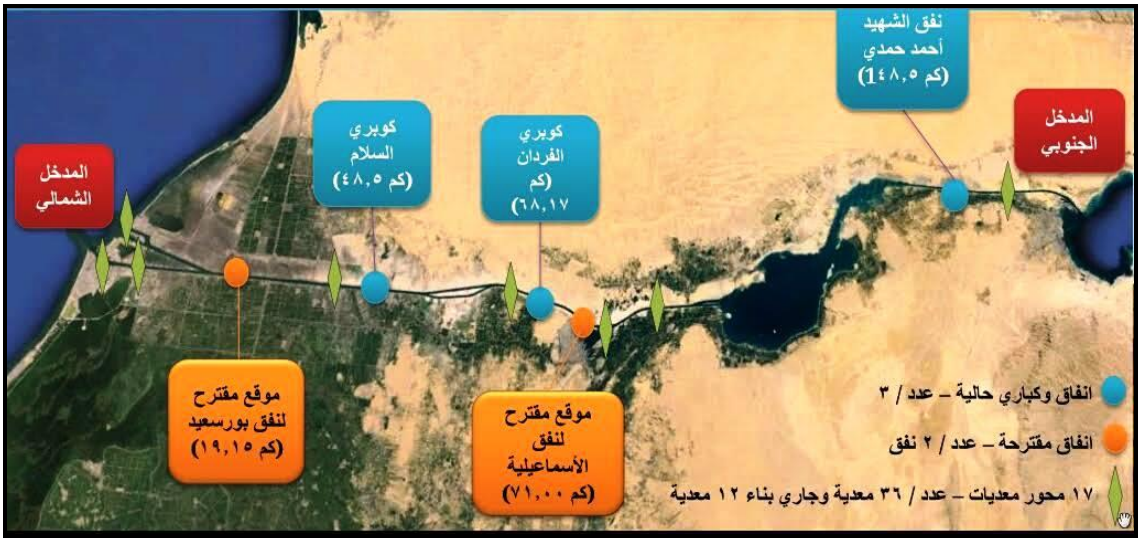

المصدر: هيئة الانفاق.

<u>يبين الشكل السابق محاور الحركة على القناة ومجموعات الانفاق المقترحة كالتالى:</u>

- **<u>المجموعة الأولى نفق جنوب بورسعيد</u>** تم تخططيه ليربط الطريق الدولي الساحلي سواء غرب القناة أو شرق القناة للقادم من السلوم على الحدود الدولية الغربية مرورا بالضبعة وميناء الإسكندرية وميناء دمياط وبورسعيد وحتى رفح على الحدود الدولية الشرقية.
- **<u>المجموعة الثانية شمال الإسماعيلية</u>**: تربط القادم من الحدود الدولية الغربية مرورا بمنطقة شمال القاهرة عبر الطريق الدائري الإقليمي، ثم طريق الإسماعيلية الصحراوي فأنفاق شمال

الإسماعيلية فطريق الإسماعيلية العوجة الذي تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى منه حيث تم الانتهاء من ١٦٠ كيلو من أصل ٢١١ كيلو مترا.

- **المنطقة الثالثة وهى"سرابيوم"** ويتم الاستفادة منه القوس الشمالي من الطريق الدائري الإقليمي في مصر الإسماعيلية ثم وسط أبو سلطان التي يجرى تطويرها حاليا وسيتم الافتتاح قريباً، ثم نفق سرابيوم ومنطقة وسط سيناء يتجه إلى العوجة أو إلى طابا.
- **المجموعة الرابعة هى نفق الشهيد أحمد حمدي:** يتم تزويد هذه المنطقة بنفقين للربط القادم من الحدود الدولية الغربية ثم سيوة ثم الواحات البحرية والقوس الجنوبي للطريق الدولي الإقليمي.

٥-٦ منافذ النقل البحرى فى شبه جزيرة سيناء:

توجد العديد من المنافذ (الموانئ)البحرية فى سيناء، ألا أنها متواضعة الشأن (تدخل ضمن مشروعات محور قناة السويس) وتشمل:

- **ميناء العريش فى الشمال:** يعد الميناء الوحيد لسيناء على البحر المتوسط وكان حتى عام ١٩٨٢ مرسى صغير لسفن الصيد، ثم تم تطويره ليصبح ميناءاً محمياً من جهة البحر صالحاً لخدم أنشطة الصيد فى عام ١٩٨٧، ويتوفر فى هذا الميناء مبنى الإدارة محطة ركاب، مكتب للجوزات، مركز للإصلاح، محطة توليد الكهرباء، محطة تحلية، خزانات وقود لتموين السفن . وفى عام ١٩٩٦ تم افتتاح الميناء فى ثوبه الجديد صالح لاستقبال سفن حتى حمولة ١٥ ألف طن، بلغت حركة السفن ٧٧ سفينة بحمولة قدرها ٢٨٧ ألف طن عام ٢٠٠٠ أرتفعت إلى ٤٢٠ سفينة بحمولة قدرها ١٤١٦ ألف طن عام ٢٠٠٥.
- **ميناء نويبع :** يقع على مسافة ٦٠كم جنوب طابا، وحوالى ١٦٨كم شمال شرم الشيخ، تم تطوير هذا الميناء وافتتاحه عام ١٩٨٥، يرتبط هذا الميناء بمدينة السويس من خلال ثلاثة طرق أهمها وأقصرها طريق نويبع – تمد – نخل – السويس بطول ٣٥٠كم، ثانى هذه الطرق طريق نويبع – شرم الشيخ – الطور – السويس بطول ٥٥٠كم، وثالث هذه الطرق نويبع – كاترين – وادى فيران – أبورديس – السويس بطول ٤٣٥كم. وقد ساهم نفق الشهيد أحمد حمدى فى ربط هذا الميناء بباقى أنحاء الجمهورية، وبلغ عدد السفن المترددة على هذا الميناء ١٦٥٦ سفينة عام ١٩٩٤ بعدد ركاب ٧٠٣ ألف راكب خلال نفس العام وفى عام ٢٠٠٠ أرتفعت عدد السفن إلى ١٧٩٦ سفينة ألا أن عدد الركاب أنخفض إلى ٥٩٢ ألف راكب وفى عام ٢٠٠٢ أنخفضت أعداد الركاب لتصل إلى ٣٨٢ ألف راكب.
- **ميناء شرم الشيخ :** يعد من أهم موانئ سيناء فى خدمة حركة السياحة، يقع عند ملتقى خليجى السويس والعقبة على مسافة حوالى ٣٨٠كم من السويس، وقد حظى هذا الميناء بأهتمام كبير أثناء الصراع المصرى الأسرائيلى نظراً لأهميته الاستراتيجية فى الإشراف على مدخل العقبة حيث تم استخدامه كقاعدة بحرية للقوات المصرية قبل حرب ١٩٥٦، وكمركز بحرى لقوات الطوارئ فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧، وكقاعدة بحرية وميناء سياحى خلال فترة الإحتلال ثم تطورت وظيفته عقب التحرير كميناء رئيسى فى جنوب سيناء.

- **وينتشر على الساحل الشرقى لخليج السويس مجموعة من الموانئ الصغيرة منها ميناء رأس سدر**، ويقع على مسافة ٦٠كم جنوب السويس ويقوم هذا الميناء بخدمة قطاع البترول، كما أن هذا الميناء مرشح لانشاء مجمع بترول وكيماويات، وإلى الجنوب منه يقع ميناء رأس مطارمة، وعلى بعد ٨٥ ميل بحرى جنوب السويس يقع ميناء وادى فيران ويتم من خلاله شحن البترول عن طريق خط الأنابيب من الشاطىء حتى مسافة واحد كم فى البحر .
- **ميناء أبو زنيمة:** يقع على مسافة ٦٥ ميل بحرى جنوب السويس ويمكن الدخول للميناء من البحر ما بين رأس أبو زنيمة ونقطة كارين وعمق المياه من ١٨-٢٠م. ويقوم هذا الميناء بنقل المنجنيز والجبس والفيرومنجنيز والكاولين وذلك بمعرفة شركة سيناء للمنجنيز، ويوجد بالميناء رصيف من الخرسانة بطول ٤٥ متر وعرض ١٤ متر، إضافة إلى رصيف جانبى بطول ٦٠ متر يستخدم فى ربط وحدات خدمة الميناء ومنصات البترول .
- **ميناء الطور**: يقع ميناء الطور على الساحل الشرقى لخليج السويس وعلى مسافة حوالى ٢٨٠كم إلى الجنوب من مدينة السويس، وقد أكتسب هذا الميناء أهمية لسنوات طويلة من خلال استخدامه كمنطقة حجر صحى لركاب السفن والطائرات العائدين بعد أداء فريضة الحج، وقد ألغى هذا النظام منذ فترة ثم عاد للطور أهميتها كعاصمة لمحافظة جنوب سيناء ومنطقة جذب سياحى عالمى لزيارة مناطق الطور وسانت كاترين.

٥-٧ منافذ النقل الجوى فى شبه جزيرة سيناء :

ارتبط النقل الجوي في شبه جزيرة سيناء بالاستخدامات العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى بداية الستينات ، فقد تم تشغيل مطار العريش لخدمة حركة النقل المدني منذ عام ١٩٦٠ ، ثم توقفت الحركة بالمطار في عام ١٩٦٧ على إثر الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ، واستمر الحال إلى أن تم تحرير سيناء وما تبعه من تطوير لعددٍ من المطارات العسكرية وتحويلها إلى مطارات مدنية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والسياحية التي زاد الطلب عليها بمرور الوقت، **و**تتمتع سيناء بوجود تسعه مطارات، على النحو التالى:

- **مطار العريش الجوى:** يقع جنوب مدينة العريش بحوالي ٦كم ويخدم المطار حركة الركاب الداخلية والخارجية، ويستقبل جميع طرازات الطائرات، بتجهيزات فنية تعمل بكفاءة عالية حيث تم تجهيز المطار للعمل الليلي.
- **مطار طابا الجوى :** تم تطوير المطار للعمل الليلي ويحتوى على ممرين بطول ٤كم للواحد وعرض ٤٥م ويستقبل جميع أنواع الطائرات.
- **مطار الجورة:** مخصص للقوات متعددة الجنسيات MFO، ويقع على بعد ٣٥كم شرق مطار العريش، ويعمل المطار نهاراً فقط .
- **مطار النقب:** يعمل المطار نهاراً فقط، ويشمل على مبنى الركاب وساحتين لوقوف الطائرات، ويحتاج هذا المطار إلى تطوير نظراً لقربه من المناطق السياحية وكذلك موقعه على الحدودين الأردنى والإسرائيلى.

- **مطار سانت كاترين:** المطار فقير فى تجهيزاته فلا يوجد به أجهزة لإزالة الثلوج رغم الظروف الجوية التى تسود فى فصل الشتاء، يقع على بعد ٣٢كم شمال سانت كاترين ويرتبط هذا بالسياحة الدينية.
- **مطار الطور:** يقع على بعد ٤كم جنوب شرق مدينة الطور، ورغم أن المطار يمثل بوابة محافظة سيناء الجنوبية إلا أن انخفاض حجم الحركة المحلية به قد ساهم فى إعاقة تطويره.
- **مطار شرم الشيخ :** أهم مطارات سيناء وأكثرها حركة يقع على بعد ٢٠كم شمال شرم الشيخ ويعمل المطار ليلاً ونهاراً، وهذا المطار قادر على استقبال جميع أنواع الطائرات لخدمة السياحة الداخلية والخارجية معاً.
- **مطار طابا :** يقع بمدينة طابا وهو يرتبط بالحركة السياحية .
- **مطار الجورة:** قريب من العريش يستخدم للقوات متعددة الجنسيات فقط.
- **مطارى أبو رديس وأبو زنيمة:** يستخدمان لخدمة استخراج البترول.

وقد ساهم النقل الجوى فى تقديم الرعاية الصحية وانقاذ مصابى الحوادث الفادحة التى يزيد عدد مصابيها على قدرة نقاط الاسعاف القريبة منها، وفى الحالات التى تستدعى سرعة النقل، وفى نقل اصابات المحاجر والمناجم ومنصات البترول البحرية، حيث تقوم الطائرات المروحية بنقل هذه الحالا إل المستشفيات العامة أو إلى مستشفيات القاهرة عندما تكون الاصابات خطيرة، تحتاج إلى امكانيات طبية متميزة، كما تقوم بنقل مصابى ومنكوبى السيول خاصة فى المناطق التى تتعرض طرقها للتدمير ويصبح الوصول إليها مستحيلاً.

وبصفة عامة تبلغ كثافة عدد المطارات نحو مطار لكل ٧ألف كم٢ من سيناء، فى حين بلغ المتوسط العام للمساحة التى يخدمها المطار فى مصر جملة نحو مطار لكل ٦٠ ألف كم٢ ويوضح هذا المؤشر أن سيناء ليست فى حاجة إلى إنشاء مطارات جديدة بل تحتاج إلى تطوير ما بها من مطارات.

٥-٨ الخدمات والمرافق الأساسية في شبه جزيرة سيناء:

يعد توفير الخدمات والمرافق الأساسية من أهم المحددات لنجاح عمليات توطين السكان في سيناء، وسوف نعتمد في هذا الجزء على نتائج البحث الميدانى، والذى يوضح الحقائق التالية:

١/٨/٥ مياه الشرب والرى:

أظهرت النتائج ، أن ٤٤,٤% من جملة السكان يحصلون على المياه من الشبكة العامة، ترتفع نسبتهم لتصل إلى ١٠٠% فى شرم الشيخ، وتتراوح بين ٩٦,٢-٩٩,١% فى أبوزنيمة، رأس سدر، أبورديس، بئر العبد والعريش. بينما تنخفض لتصل لأدناها فى سانت كاترين (١%)،

رفح (١٤%)، الشيخ زويد (٢٩%) ودهب (٣٢%). أما بالنسبة لمصدر الرى، فهى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر مصادر الرى اللازمة للزراعة، ويعكس ذلك وفرة المياه الجوفية فى الشمال، والتى يمكن أن توفر ٢,٦٤مليون فدان صالحة للزراعة فى شمال سيناء من جملة المساحة الكلية للمحافظة، التى تصل إلى نحو ٦,٦ مليون فدان تقريباً، ويمكن تقسيم موارد المياه الجوفية التى يمكن إتاحتها على النحو التالى:

أولاً – القطاع الساحلي : يمتد من شرق قناة السويس حتى رفح بعرض من ٢٠ / ٣٠ كم فى اتجاه الجنوب، تزداد نسبة سقوط الأمطار من الغرب إلى الشرق بمعدل ٦٠ مم فى بئر العبد ، ١٠٠ مم بالعريش، و ٣٠٠ مم شرق العريش / رفح، ويمكن تصنيفه إلى ثلاث أقسام:

- **منطقة بئر العبد :** تمتد من شرق قناة السويس حتى غرب العريش وتتميز بكونها منطقة رمال ناعمة وكثبان رملية، ومصدر الرى بها حالياً الخزان الجوفى تقوم عليه نحو ٧٠٩ بئر سطحى بتصرف حوالى ٦٤ ألف م٣ يومياً ويكثر بهذه المنطقة زراعات النخيل والخضروات والفاكهة وتبلغ المساحة المنزرعة حوالى ١٥٨٠٠ فدان .
- **منطقة وادى العريش :** وتتميز بوجود أجود أنواع التربة فى شمال سيناء، وتضم هذه المنطقة عدداً كبيراً من الآبار بأعماق ما بين ٢٠ – ٨٠ متر وتبلغ المساحة المنزرعة بها حالياً نحو ١٩٤٩٦ فدان منزرعة بأشجار الزيتون والخضروات والفاكهة وأشجار النخيل.
- **منطقة شرق العريش:** تمتد حتى الحدود الدولية شرقاً ومن أهم المناطق الزراعية ارتباطاً بمعدل أمطار عالية وتربة خصبة وتتراوح أعماق الآبار ما بين ١٥ –١٠٠ متر، وتتميز بعذوبة مياهها وتبلغ المساحة المنزرعة حوالى ١٢٢,١ ألف فدان بين زراعات مطرية (خوخ، لوز، تين وعنب) وزراعات مروية من مياه الآبار (الموالح، الزيتون، التفاح والخضروات) .

<u>وقد أقيمت العديد من السدود للإستفادة من مياه وادى العريش، الذى تبلغ مساحته ٢٢ ألف كم٢، منها</u>:

- ✓ **سد الروافعة:** ويقع فى منطقة الروافعة بوادى العريش، وتبلغ سعته التخزينية حوالى ٥,٣ مليون م٣ من مياه السيول لرى حوالى ٤٠٠ فدان بطرق الرى الحديثة .
- ✓ **سد الكرم:** يقع السد فى منطقة تلاقى ثلاث وديان وهى :وادى الكرم – وادى حماضة – وادى ابي سلمى بمركز الحسنة، وقد تم انشاؤه لتخزين ١,٥ مليون م٣ من مياه السيول لرى مساحة تقدر بحوالى ١٠٦٠ فدان.

- ✓ **سد طلعة البدن:** يعتبر هذا السد تعويقى لتحويل مجرى المياه إلى المناطق المراد استزراعها، وهو يمثل أحد ثلاث مضايق على وادى العريش ويمكن استزراع حوالى مساحة ٤٠٠ فدان بمنطقة المتمتنى.
- ✓ **سدود تعويقية وخزانات أرضية على وادي الجرافى:** أقيمت ٣ سدود تعويقيه على وادي الجرافى بإجمالي طاقه تخزينية تصل الى ٨٦ ألف م٣ ، و٣ سدود ترابية بطاقة تخزينية ٤٤ ألفم٣ و ١٥ خزان أرضى بسعة ٦٣٠م٣ للخزان الواحد بهدف زراعة ٢٤٥٠ فدان.
- ✓ **مشروع عين الجديرات:** يهدف تحسين واستغلال مياه عين الجديرات زيادة المساحة المنزرعة الى ٨٥٠ فدان بدلاً من ٦٠٠ فدان.
- ✓ **قطاع وسط سيناء:** يشغل منطقة وسط سيناء حيث التربة الرسوبية التى تراكمت على مر العصور فى باطن الوديان وسهولها وتعتبر الرصيد المستقبلى للتنمية الزراعية فى حالة توافر مياه الرى، وتبلغ المساحة المنزرعة حوالى ١٩٢٠١ فدان .
- ✓ **نظام وادي المغارة:** حيث تتواجد مجموعة من روافد الأودية ذات التربة الخصبة وتصل كمية الأمطار إلى نحو ١٠٠ مم سنوياً تتساقط على الجبال وتنحدر فى اتجاه وديان داخليه حيث توجد ثلاث أوديه الكرم، والمغاره والخريق، وتتوافر المياه الجوفيه على أعماق مختلفة.

وبصفة عامة فإن هناك تفاوتاً كبيراً فى توزيع مياه الشرب من حيث كمية مياه الشرب سواء المنتجة أم المستهلكة بين نصيب الفرد في الحضر ونظيره في البدو، ويتضح ذلك بصفة أساسية فى جنوب سيناء، وقد يرجع جزء ذلك الى أن المناطق الحضرية زاخرة بالأماكن السياحية والصناعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في أغراض آخرى غير الشرب، أما مناطق الوسط خاصة فى مركزي الحسنة ونخل فالاعتماد الأساسى بها على المياه المنقولة عن طريق خط مياه الجفجافة أو عن طريق مياه الهرابات والخزانات وعربات نقل المياه ومحطات التحلية.

وفى هذا السياق ينبغى العمل على توفير مياه الشرب النقية على مستوى مراكز سيناء، وخاصة أنها تمثل المصدر الرئيسي لاستقرار أى تجمع، وأيضا لرفع المعاناة عن المواطنين. كما ينبغى تعظيم الاستفادة من المياه الجوفية، والعمل على دراسة أنسب الطرق للإستفادة الآمنة منها. ولعله من المناسب فى هذا السياق أن نبحث عن مصادر رخيصة لتحلية مياه البحر خاصة وأن سيناء تحيطها البحار من كل الاتجاهات، والأمل معقود على إقامة محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بأسعار رخيصة وتحلية مياه البحر سواء فى الشمال (بحر متوسط)، أو فى الجنوب (على خليجى السويس والعقبة)، خاصة وأن نتائج

تعداد ٢٠٠٦ قد أظهر أن نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة لا تتعدى ٦٦,٦% فى الجنوب، و ٨٠,٧% فى الشمال.

٢/٨/٥ الصرف الصحي:

مشروعات الصرف الصحي من مشروعات البنية الأساسية التي أولتها الدولة إهتماماً بالغاً، حيث تم إنشاء مشروعات للصرف الصحي بالمدن الرئيسية فى جنوب سيناء، بالإضافة إلى العريش والشيخ زويد فى الشمال، وتبلغ عدد محطات الصرف الصحى العاملة فى سيناء ٧٧ محطة بطاقة صرف فعلية ٩١٩٥٠ م٣/يوم بمتوسط ٢٠,٨م٣ للفرد ، منها ٣٢ محطة فى شمال سيناء (٢٩ محطة فى العريش و ٣ محطات ببئر العبد) بطاقة صرف فعلية ٢٥٢٠٠ م٣/يوم (٢٤٩٠٠ فى العريش و ٣٠٠ فى رفح) بمتوسط ٧,٣ م٣ للفرد ، كما يوجد ٤٥ محطة صرف صحى فى الجنوب موزعة على كل مراكز المحافظة (١١فى الطور ، ١٠ فى شرم الشيخ ، ٧ فى كل من دهب ونويبع ، ٣ فى كل من راس سدر ، ابو زنيمة ، ابو رديس ، وواحدة فى سانت كاترين) تبلغ طاقة الصرف الفعلية فيهم ٦٦٧٥٠ م٣/ يوم ، ونصيب الفرد ٦٧ م٣ ، ومن الواضح ان تغطية شبكات الصرف الصحى فى جنوب سيناء افضل كثيرا من شمالها التى تعانى معظم مراكزها من عدم توفر شبكات رغم ان عدد سكان الشمال اكبر من الجنوب ، ويمكن تبرير ذلك بالاستثمارات الضخمة العامة فى الخدمات والمرتبطة بتنمية القطاع السياحى فى الجنوبى.

يلاحظ أن غالبية مدن جنوب سيناء مغطاة بخدمة الصرف الصحى، خاصة فى المدن ذات الطابع السياحى، غير أن هذه الخدمة يبدو أنها تصل للتجمعات السياحية فقط دون غيرها، حيث لم تتوفر أي معلومات عن عدد المباني والمنازل المتصلة والآخرى غير المتصلة بشبكات الصرف الصحي، ولا تلك المرتبطة بمحطات معالجة بالبدو والحضر ونسبتها المئوية لإجمالي عدد المنازل، خاصة وأن نتائج تعداد ٢٠٠٦ قد أظهر أن نسبة الأسر التي تحصل على صرف صحى آمن لا تتعدى ٧٣,٣% فى الجنوب، و ٥٠% فى الشمال. ويؤكد النتيجة السابقة ما أظهرته نتائج البحث الميدانى، حيث أن ٣٢,٤% من جملة السكان لا يحصلون على خدمة صرف صحى من الشبكة العامة. وتوجد بعض المدن التى ترتفع نسبة السكان المخدومين بالصرف الصحى، حيث تصل إلى ١٠٠% فى نويبع، وتتراوح بين ٩٢,٦ –٩٩,٧ % فى دهب، أبوزنيمة، رأس سدر، أبورديس، شرم الشيخ، الطور والعريش. بينما تنخفض لتصل لأدناها فى الحسنة (٠,٢%)، نخل (٢,٥%)، رفح (١%)، بئر العبد (٤,٢%)، الشيخ زويد (٨,٥%).

٣/٨/٥ الكهرباء :

تعتبر الكهرباء من أهم خدمات البنية الأساسية اللازمة لتنمية شبه جزيرة سيناء، لذلك كان الإهتمام بإنشاء وتوفير محطات الكهرباء، ومد شبكات الكهرباء، وإنارة التجمعات السكانية من أولويات المشروعات التنموية فى سيناء .

وقد أظهرت النتائج ، أن ٨٦,٨% من جملة السكان يحصلون على الكهرباء من الشبكة العامة، ترتفع نسبتهم لتصل إلى ١٠٠% فى نويبع ، رأس سدر، أبورديس، دهب، وتتراوح بين ٩٣,٩-٩٩% فى نخل، العريش، بئر العبد،، أبوزنيمة، وشرم الشيخ. ومن الملاحظ أن ١٠,٩% من جملة السكان لا تزال تستخدم الكيروسين كوسيلة للإضاءة، خاصة فى رفح والشيخ زويد.

٤/٨/٥ الاتصالات:

تبلغ عدد السنترالات فى سيناء نحو ٤٠ سنترال، تصل سعتها إلى نحو ١١٠٥٧٨ خطاً، ويبلغ عدد المشتركين بها إلى نحو ٦٢,٨١ ألف مشتركاً، منها ٢١ سنترال فى شمال سيناء بسعة ٦٠٠٧٤ خطاً و ٤٣٠٥٢ مشتركاً ، بينما يوجد ١٩ سنترال فى جنوب سيناء سعتها ٥٠٥٠٤ خط وبها ١٩٧٥٥ مشترك، وتزداد الخطوط الدولية فى الجنوب ٢٦٩١ خط عن الشمال ٢٥ خط نظرا للطبيعة السياحية للجنوب. **ويلاحظ من الزيارة الميدانية إفتقار بعض التجمعات البدوية إلى وسيلة الاتصال، خاصة فى المناطق الشرقية من وسط سيناء (القسيمة- الكنتلا- النقب..).**

الفصل السادس
دور الإعلام فى تنمية وأمن شبه جزيرة سيناء

٦-١ تمهيد:

تزايدت أهمية الإعلام فى العصر الراهن حيث أصبح بوسائله المختلفة أفضل القنوات تأثيراً وأسرعها وصولاً لأكبر عدد ممكن من الجماهير، وغدت أكثر تعقيداً بفضل كثرة المحطات الإذاعية والتلفزيونية وإزدياد ساعات البث وزاد إستخدام الأقمار الصناعية من دائرة الإنتشار والتأثير الإعلامى.

وقد ظهرت وسائل إتصال حديثة مختلفة نتيجة لإندماج ثورة الإتصالات وثورة المعلومات وثورة الحاسب الآلى وظهرت خدمات عديدة ومتنوعة لتلبية الإحتياجات المتزايدة للأفراد إلى المعلومات مثل الحاسبات الشخصية المتنقلة والإتصالات الرقمية والألياف الضوئية، وما نتج عن ذلك من خدمات إتصالية جديدة مكنت من الإتصال المباشر بقواعد البيانات والمعلومات .

وقد صاحب التطور والتقدم الذى شهده العالم حدوث أزمات وصراعات كبيرة شملت جوانب مختلفة عديدة ولايمكن الخروج منها إلا بالتنمية وخصوصاً وأننا نعيش الآن فى عالم العلم والمعرفة والفكر والإنفتاح، والذى يتطلب التفاعل مع معطيات المرحلة الراهنة ومواجهة تحدياتها، فلم يعد الصراع يتمثل فى القوة العسكرية والسيطرة السياسية على الأراضى وإحتلالها وإنما إنتقل إلى كيفية إستخدام المصادر الطبيعية بوسائل علمية ومخترعات تكنولوجية حديثة واستخدامها في أغراض غير انسانية.

وفى الوقت نفسه انعكست هذه التطورات على الصحف والإذاعة والتلفزيون والسينما وتفرعت عنها وسائل الإتصال المحلية التى إندمجت مع قنوات الإتصال الشخصى التقليدية وأصبحت معاً أداة لمساعدة وسائل الإتصال الجماهيرية فى مجال المستحدثات الجديدة والتطوير وتنفيذ أهدافها غير الانسانية بحسن أو بسوء نية.

وهى أمور تحتاج إلى توعية وتثقيف متصلين وتحتاج إلى تعليم وتدريب مستمرين، ومن هنا تبرز أهمية الإعلام فى المجتمع وكيفية إستخدام وسائله المختلفة بهدف تعبئة الجماهير ذات المصلحة فى الأمن والتنمية وحل المشكلات التى تعترضها عن طريق تقوية وتدعيم وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة مع ازدياد دور الاعلام التنموى خلال السنوات الأخيرة، حيث يعتبر تدفق الأنباء والمعلومات حول مختلف الأنشطة أمراً حيويا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

والثقافية، مما يتيح الفرصة لإدراك طبيعة خصائص العوامل الإقتصادية والإجتماعية وفهم تأثيرها فى التنمية، وهو ما يمكن بالتالى من إتخاذ القرار الملائم تجاه مختلف أوجة نشاط المجتمع.

٦-٢ الإعلام التنموى ودوره فى التنمية:

الإعلام التنموى هو أحد فروع الإعلام المتخصص فى معالجة قضايا التنمية، حيث يمكن من خلاله توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الإتصال داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف عملية التنمية ومصلحة المجتمع العليا، من خلال تهيئة الظروف الإجتماعية والثقافية والنفسية للسكان للتفاعل مع والاستجابة للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال، ويهدف إلى الإسراع فى تحول مجتمع ما من حالة الفقر والجمود إلى حالة ديناميكية من النمو الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى، ومن ثم فهو إعلام هادف وشامل يهدف إلى تحقيق غايات إجتماعية تنموية يرتبط بالنواحى السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة فى التعامل مع المواطنين.

وتؤكد الدراسات الإعلامية المعاصرة على وجود علاقة إرتباطية بين الإعلام والتنمية الشاملة فى جميع المجالات حيث يعد الإعلام أحد أدوات التحديث والتنمية فهو عامل مهم – بجانب عوامل أخرى – فى إحداث التغيير فى الهياكل الإجتماعية، فالمجتمع بحاجة إلى إعلام يواكب خططه الإنمائية ويعمل على خلق المشاركة والتفاعل من جانب أفراد المجتمع فى عملية التنمية، فهو السبيل لنشر المعرفة بخطط وسياسات التنمية ويوفر الرغبة فى التغيير إلى الأفضل وينمى اهتمام الناس بتغيير مجتمعهم إلى مجتمعات مستقرة آمنة.

٦-٣ مهام ووظائف الإعلام التنموى :

اسهمت وسائل الإعلام من خلال وظائفها المختلفة (التعليمية والثقافية والترفيهية) فى التعليم الإجتماعى المستمر، وتخطى العزلة الإجتماعية والجغرافية ونقل التكنولوجيا الجديدة، حيث إستطاعت وسائل الإعلام كسر حاجز العزلة فى القرى والمدن الصغيرة فى جميع النواحى الفكرية والثقافية والإجتماعية والصحية والتعليمية مما يتطلب إعداد ودعم سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات والوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة فى عملية التنمية الشاملة، **ومن ثم فقد أمكن تحديد مهام ووظائف الاعلام التنموى فيما يلى:**

- المساهمة فى بلورة وتشكيل واقع المجتمع، من خلال العمل على وجود نظام إجتماعى قادر على التطور والتجديد وملاحقة أساليب التطور الحديثة التى تدعم التنمية وتضمن استمرايتها.
- تطوير شخصية الإنسان باعتباره العامل الرئيسى لعملية التنمية، والتى يمكن تطويرها من الجمود الى الحركة ومن التواكل الى الإقدام ومن الخوف إلى المبادرة والعمل المنتج لصالح المجتمع.
- البناء المعنوى للإنسان من خلال القضاء على العادات والسلوكيات السلبية والمفاهيم الخاطئة التى تقف حائلا فى طريق التنمية والتقدم، بجانب إثارة الطاقات الخلاقة فى الإنسان وشحذها للبناء والتحديث المستمر.
- **مواجهة الأنشطة المضادة للتنمية وتحفيز النشاط المتعاون حيث يقوم الإعلام والإتصال بثلاث عمليات لمواجهة النشاط والإتجاهات المضادة للتنمية وهى:**
  - **الاذابة:** للتغلب على معوقات التغيير وذلك بإذابة المعتقدات التى تقف ضد إدخال مفاهيم خاطئة وإستقرار السلوكيات السليمة والتى تؤكد الانسانية المتعاونة دائما على تحقيق الخير للجميع.
  - **التغيير**: هى العملية التى يصبح السلوك الجديد بواسطتها مقنعا ومؤثرا وبالتالى تقود الأفراد إلى تبنى أشكال جديدة من الأعمال والأفعال (معتقد أوموقف).
  - **التجميد:** أى تثبيت الأشكال والإتجاهات والسلوكيات الجديدة لتصبح متكاملة، وتصل الى درجة الثبات والاستقرار .
- **خلق وتحفيز النشاط المتعاون من خلال:** محاربة السلوكيات السلبية والتقاليد والعادات المعوقة لعمليات التنمية والإندماج فى حركة المجتمع الداعمة للتطوير والتحديث، مع مراعاة القيم السائدة بحيث لا تتعارض مع التغييرات الجديدة، ودعم التواصل بين المواطنين والحكومة من خلال إتاحة المعلومات الخاصة بجهود التنمية بكافة التجمعات عل مستوى الوحدات الادارية للدولة، مما يسهم في إزالة العزلة التى يعان منها بعض التجمعات البعيدة نسبياً– خاصة الحدودية والبدوية– ودمجهم في نسيج عملية التنمية على المستوى القومى والإقليمي والمحلى.

٦-٤ أسس ومرتكزات ومقومات الإعلام التنموى:

ترتكز وسائل الإعلام فى تحقيق مهامها ووظائفها التنموية على الأسس التالية :

- التعريف بسمات وخصائص وتراث وثقافة المجتمع المحلي وخاصة الطيبة، السليمة والبناءة، والتعبير عنها من خلال وسائل الإعلام، مما يسهم فى التنشئة الاجتماعية والحفاظ على الهوية الوطنية .
- إحاطة أفراد المجتمع المحلى علماً ومعرفة بأبعاد التنمية وخططها ومتطلباتها، من خلال عرض القضايا والمشكلات التى تهم الجمهور المحلى والعمل على إثارة الوعى بها وإيصالها إلى متخذى القرار لاتخاذ ما يلزم لمواجهتها، والكشف عن الجوانب السلبية والمعوقة لعملية التنمية .
- تقديم وشرح المعلومات المتصلة بالمجتمع المحلى من خلال جمع وتنسيق المعلومات، وإتاحتها بالصورة المناسبة للمواطنين، مما يسهم في دمج المجتمعات المحلية وإشراكها فى عمليات التنمية.
- رصد وتسليط الضوء على مواطن الخلل فى مواقع العمل المختلفة والتى تضر بمشروعات التنمية، ويعكس ذلك تأثير وسائل الإعلام فى عمليات تغيير المعارف والاتجاهات والسلوك بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة المستهدفة من عمليات التنمية .
- تبنى الأساليب المثلى لاستغلال الإمكانيات البيئية المتاحة لخدمة مشروعات التنمية، مما يسهم في تشجيع المواطنين على المشاركة الإيجابية فى تحقيق أهداف التنمية والمساعدة على تعميق غرس الشعور بالإنتماء إلى الوطن.
- تدعيم التماسك الاجتماعى بالإهتمام بالمجتمعات المحلية والتجمعات السكانية البعيدة وإدماجها فى حركة المجتمع .
- التأثير فى مستوى وعى وإدراك السكان، مما يسهم في تنمية وعى المواطن بأهمية دورة ومشاركته فى عمليات التحديث والتطوير، الحصول على الخبرات، ومعرفة حقائق الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى والمحلى وربطها بما يدور حوله من احداث على الصعيد العالمى، والعمل على تفسير هذه الحقائق بشكل مبسط، مما يسهم في التعامل مع التحديات التى تجابه تنمية المجتمع، خاصة في شبه جزيرة سيناء.

وفى ضوء الأسس والمرتكزات السابقة، فقد أمكن تحديد مقومات السياسة الإعلامية التنموية من خلال الأبعاد التالية :

- **البعد الإتصالى:** والذى يتحدد من خلاله وظائف الإعلام المختلفة داخل الإطار السياسى والاجتماعي للدولة، وترجمه هذه الوظيفة إلى رسائل ومضامين إعلامية خلال الخطة الإعلامية التى تدعو لدعم خطط التنمية ومشروعاتها.
- **البعد الاجتماعى:** يحدد طبيعة الجمهور الذى تتوجه إليه وسائل الإعلام ويتصل بالتكوين الديمجرافى للسكان وأساليب إعتمادها على وسائل الإعلام المختلفة .
- **البعد الاقتصادى:** ويحدد التمويل اللازم لوسائل الإعلام التنموى فى إطار الدور المسند اليها.
- **البعد التشريعى:** يحدد القوانين واللوائح والإنظمة التى تحكم النشاط الإعلامي وتتيح له الإنطلاق نحو الأهداف المحددة وخاصة أهداف التنمية الشاملة.
- **البعد التنظيمى والإداري:** ويحدد النواحى التنظيمية والإدارية التى تضمن سلامة إتخاذ القرارات فى ضوء الخطط الموضوعة .
- **البعد التكنولوجى:** وهو الذى يتضمن عملية إختيار التكنولوجيا الملائمة وإمكانيات تطويعها لخدمة أهداف السياسات التنموية .
- **البعد الخاص بالبنية الأساسية** : ويتعلق بشبكات توزيع الصحف والشبكات الأرضية بأنواعها والشبكات الفضائية وما تستلزمه من محطات أرضية وتحديد شبكات الاتصال، والتكنولوجية التى تسمح بإمتداد الإرسال ووصوله إلى كافة التجمعات المحلية .
- **البعد المهنى:** ويتصل بالأساليب التى تحدد إختيار القائمين بالمهنة الإعلامية وتدريبهم والإرتقاء بمستواهم المهنى .
- **البعد الإنمائى:** ويتناول المدى الذى يذهب إليه التخطيط الإعلامي فى الموائمة والتوافق، ودفع خطط التنمية فى مجالات التعليم والزراعة والصحة والسكان والبيئة وغيرها من قضايا التنمية الشاملة .
- **البعد الخاص بالجمهور** : ويتضمن مدى تحقيق الوسائل الإعلامية للتواصل مع الجمهور المستهدف وتعريفه بقضايا ومشكلات التنمية وتنمية وعيه تجاهها .
- **البعد التكاملى:** وتعنى التكامل بين شبكات الاتصال التنموى، وذلك من **خلال:** التكامل بين السياسات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية، التكامل بين المؤسسات الاتصالية ومؤسسات التنموية، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى تكامل المحتوى، وقنوات الاتصال.

٦-٥ دور الإعلام فى تنمية المجتمع المحلى:

يعد الإعلام التنموي الجهاز العصبي لعملية التنمية، بهدف تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية، وتحويل أفراد هذا المجتمع إلى وكلاء التنمية والتغيير، وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي . وقد ظهر مفهوم تنمية المجتمع بشكل علمى ولأول مرة عام ١٩٤٥م، فى مؤتمر Ashridage الذى عقد لمناقشة مفهوم تنمية المجتمع المحلى للدلالة على "الحركة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة وبمبادرة من سكان المجتمع"، كما حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٢ يوماً عالميا للإعلام التنموي يوافق ٢٤ اكتوبر من كل سنة، وذلك للفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها.

وتعد تنمية المجتمعات المحلية الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة على المستوى القومى، حيث إنه إذ لم تتحقق درجة عالية من التوازن فى النمو الإجتماعى والإقتصادى بين هذه المجتمعات المحلية فإنه من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة.

وتعد وسائل الإعلام أهم المؤسسات التى يمكنها أن تقوم بدور مهم فى التنمية المحلية، حيث تعتبر وسيلة لضمان المشاركة الحقيقية فى إتخاذ القرارات وقاعدة معلومات مركزية لتحديد الإحتياجات وأداه لخلق الوعى بالأولويات التنموية، **وفى هذا السياق أمكن تحديد دور الإعلام لتنمية المجتمع السيناوى فيما يلى:**

- إحاطة المجتمع بأهمية وضرورة إحداث التنمية لمجتماعتهم في إطار التنمية القومية الشاملة، لإبراز الحاجة إلى التغيير والفرص التى تدعو إليه ووسائله وطرقه، مما يسهم في إطلاق طاقات الانسان الخلاقة وتحفيزها لإبراز دوره فى التنمية الشاملة والمتوازنة.
- الاهتمام بخصوصية تنمية المجتمعات المحلية والعمل على إدماجها فى التنمية القومية، من خلال توفير البيانات الحقيقية حتى تتفهم المجموعات الإجتماعية المختلفة أهمية التنمية وضرورة العمل على تحقيق أعلى معدلات ممكنة .
- الإهتمام بالمبتكرات وخاصة السيناوية وتشجيعها ورعاية ذوى الكفاءة والنبوغ العلمى والثقافى وتنمية قدرات ومواهب المتفوقين، من خلال إتاحة الفرصة امام مواطني سيناء لكى تعبر عن رأيها والمشكلات التى تواجهها.
- الإهتمام بتوجيه رسائل توعية وإرشاد وتحفيز إلى الفئات المختلفة من أهالى سيناء، من خلال الإهتمام بالبرامج والمواد المتخصصة وتلك الموجهة للفئات المختلفة بجانب البرامج والمواد العامة .

- الإهتمام بالوظيفة التعليمية وتعليم الكبار من أبناء سيناء وخاصة الاناث نظراً لقابلية رسائل الإعلام للإنتشار على نطاق واسع وإثراء عملية التدريب وتقوية الحافز على التعلم والتعلم المستمر .
- القاء الضوء وشرح أهمية وجدوى مشروعات التنمية فى تطوير المجتمع والاستجابة، لمتطلبات الجمهور، وإبراز التحديات والمعوقات التى تواجه عملية التنمية الشاملة وإظهار أهمية عنصر المشاركة من جانب السناوية لمواجهة هذه التحديات، مما يسهم فى ترسيخ روح الانتماء للوطن.
- تكوين الإتجاهات الإيجابية نحو التقدم المنشود وعمليات التغيير والتحديث بالتركيز على الأنماط السلوكية الإيجابية، الاهتمام ببرامج التوعية في جميع المجالات.
- إبراز أهمية المشاركة الشعبية لأهالى سيناء وأهمية التنسيق وتكامل الجهود بين قطاعات المجتمع وخاصة الجمعيات والأندية الطوعية العاملة فى مجالات التنمية، وإلقاء الضوء على ما تقوم به من أنشطة ومشروعات تنموية .

٦-٦ دور الإعلام الاقليمى وتكنولوجيا الإتصال فى تنمية المجتمع المحلى فى سيناء:

عاشت سيناء لفترات طويلة على هامش إهتمامات الدولة فى مختلف الخدمات، فقد كانت سيناء خارج الإهتمامات الإعلامية فعلى مدى سنوات طويلة عانت سيناء من غياب الإعلام المصرى، فوسائل الإعلام الوطنية فى مصر لم تولى إهتماماً يذكر بسيناء، إلا من منظور أنها ساحة للمعارك والقتال. ومن هنا كان أبناء هذه المنطقة عرضة لتأثير وسائل الإعلام الأجنبية وخاصة الاسرائيلية التى وجدت المناخ المناسب لبث دعايتها المسمومة فى ظل غياب الدور الإعلامى الوطنى حيث زادت إسرائيل من قوة إذاعتها الموجهة باللغة العربية ومن جرعة البرامج الدعائية التى تقدمها ، كما سارعت إلى إنشاء التليفزيون الإسرائيلى .

وقد أولت وسائل الإعلام الوطنية اهتماما كبيراً بسيناء وإبراز معالمها والحديث عن سكانها، وارتباطها بالوطن الأم، والاتجاه إلى تدعيم الإرسال الموجه الى سيناء من خلال محطات التقوية بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣م، حيث وصلت الخدمة الإذاعية إلى كل أبناء سيناء.

وقد تم إفتتاح محطات تقوية الإرسال التليفزيونى فى شمال سيناء ليصل الإرسال التليفزيونى – لأول مرة – إلى سيناء، وقد تمثلت النقلة النوعية فى الإهتمام الإعلامى بسيناء فى إنشاء إذاعة شمال سيناء فى٢٥ ابريل ١٩٨٤، أعقبها إذاعة جنوب سيناء فى ٢٣ ابريل

١٩٨٥. وفى المقابل أيضا تم توجيه الإرسال التليفزيونى ليغطى سيناء من خلال القناة الرابعة أو" تليفزيون القنال" الذى يصل إلى شمال وجنوب سيناء والذى بدأ إرساله فى أكتوبر ١٩٨٨ .

وفى هذا الصدد فقد تبنت القنوات الإقليمية خطاباً إعلامياً تنموياً يستهدف النهوض بالمجتمعات المحلية فى شتى المجالات والجمع بين مقومات الخطاب الإعلامي المحلى الخاص بمقومات الخطاب الإعلامى القومى العام حفاظا على نسيج الأمة الواحد ومتطلبات التنمية القومية الشاملة وفى ضوء إعادة هيكلة و تنظيم الإعلام الإقليمى، انضمت باقة القنوات الإقليمية لقطاع إعلامى جديد متخصص فى الإعلام الإقليمي إعتباراً من يوليو ٢٠٠٩م، وأصبحت هذه القنوات تحمل أسم " قنوات المحروسة" وشبكة "الإذاعات الإقليمية " وتضم الشبكتان (١٦) محطة إذاعية و تليفزيونية. **<u>إلا أن الاعلام التنموى فى سيناء يواجه بعض التحديات والمعوقات، والتى أمكن ايجازها فيما يلى:</u>**

- ضعف الإرسال، فالقنوات والإذاعات المصرية لا تصل بوضوح لغالبية السكان، نتيجة عدم تواجد شبكات تقوية كافية لتغطية كافة أرجاء شبه جزيرة سيناء، مما يؤدى إلى توسيع الفجوة بين أهالى سيناء وباقى الشعب المصرى.
- ضعف الدعم التقنى والفنى، فعلى مستوى التليفزيون نجد أن القناة الأولى والثانية تغطى أماكن معينة فى شمال ووسط وجنوب سيناء وليس كل سيناء، كما أن القناة الرابعة (القناة المحلية لمدن القناة)، تصل إلى ثلاث مناطق فقط هما: النجيلة فى الشمال، الطور وشرم الشيخ فى الجنوب، مما أدى إلى تعرض سيناء لكثير من البث من خارج الوطن.
- أغلب المحطات التى تغزو سيناء بالإرسال تستخدم أحدث التكنولوجيا فى مجال الإرسال الإذاعى فى حين لا تستطيع إذاعة شمال سيناء منافسة هذه الإذاعات بإمكانياتها المتواضعة، وقد أسهم ذلك في قيام إسرائيل بوضع شبكات تقوية للإرسال الإذاعى والتليفزيونى على طول الشريط الحدودى بين مصر وإسرائيل، مما يتطلب تدعيم سريع للشبكات ومحطات الإرسال المصرية.
- ضعف الإمكانيات التقنية والبشرية فى القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية المحلية ، مما يتطلب الاسراع بتجديد محطة إرسال شمال سيناء على الموجة المتوسطة، فهى محطة ضعيفة لا يتجاوز إرسالها أكثر من(٥٠) كيلومتر من مدينة العريش .
- انخفاض نسبة الإستماع والمشاهدة للإعلام المحلى فى سيناء وكذلك عدم وجود صحف محلية تهتم بقضايا تخص المجتمع المحلى السيناوى، كنتيجة لضعف المضمون

الإعلامي المحلى الموجه لأهالى سيناء وعدم قدرته على التعبير عن القضايا المحلية ، فضلاً عن غياب الإهتمام بالمجتمع السيناوى فى وسائل الإعلام القومية .

- وصول بعض شبكات الاتصال الأجنبية للمحمول إلى مدى يصل إلى(٢٥) كم من الحدود المصرية الإسرائيلية، مما يمس أمن الدولة وسيادتها (وهو ما دعا وزارة الإتصالات إلى رصد مبلغ (١٠٠) مليون جنيه يتحملها صندوق الخدمة الشاملة التابع للجهاز القومى للإتصالات لدعم وتقوية خدمة الإتصالات بمحافظتى سيناء ووصولها إلى المناطق المحرومة وذلك على مرحلتين ، بالإضافة إلى مشروع وادى التكنولوجيا) .

٦-٧ التناول الاعلامى لسيناء (تحليل اتجاهات الصحف المصرية تجاه سيناء):

مما لاشك فيه أن التناول الاعلامى لابد أن يركز على ثلاث قيم: الإنصاف والتوازن والنزاهة. وهى كلمات قل استخدامها نسبياً في الخطاب الإعلامي، أو حتى لدى بعض المواطنين المصريين خلال السنوات الخمس الاخيرة.

ولابد ان نكون على وعى بأن عدد المرات التى يستخدم فيها الإعلام والصحافة ألفاظاً معينة فى سياقات معينة تتحول بمرور الوقت إلى صورة ذهنية شبه راسخة عند أولئك الذين يتعرضون لنفس النوعية من الرسائل الإعلامية ، فوظيفة الإعلام والصحافة: نقل الحقائق والتعبير عن الآراء البناءة، ولكن أحياناً الحقائق لا تكون متوافرة، ولا يقدم المعنيون المعلومات الكافية للرأى العام. وماكينة الإعلام لا بد أن تعمل، فإن لم تجد فى الحقائق عملاً وجدت فى الخزعبلات أعمالاً، وبدلاً من أن يكون الإعلام فى خدمة مصر، يصبح الإعلام فى خدمة جهات أخرى .

شهدت سيناء خلال السنوات الأخيرة، خاصة في أعقاب إندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حالة عدم استقرار مريبة، وسط تبادل الاتهامات بين الدولة والأهالى والجماعات الجهادية؛ وذلك مع سقوط العديد من القتلى والجرحى مع ماصاحب ذلك من عمليات الاعتقالات وأثارت حالة الصراع الدائر مخاوف الكثيرين حول مستقبل سيناء، خاصة أنها تقع على الحدود الشرقية لمصر مع الكيان الصهيونى؛ مما يستدعى انتباه كل مؤسسات الدولة إلى ما يحاك لشبه الجزيرة من مؤامرات خارجية بأياد إرهابية على وجه الخصوص.

٦-٨ التناول الإعلامى لقضايا سيناء (محاولات تضخيم الأمور):

تم الاطلاع على عينة ليست صغيرة من الصحف والمجلات المصرية والعربية التى تناولت موضوع تنمية سيناء، وقصور جهود الدولة في هذا الشأن. حيث أرجعت كثير من وسائل

الاعلام مايحدث في سيناء من أعمال عنف إلى اهمال الدولة، بل وتجاوزت لتحمل عبء ذلك إلى أهل سيناء واتهامهم بالخيانة والجريمة، وأنهم بدو ومجموعات من الخارجين عن القانون. لقد لعبت جهات أجنبية بل ووطنية كثيراً على هذا الوتر بغرض أن ينقلب أهل سيناء على مصر وحكوماتها وعلى قطاع الأمن بصفة خاصة.

وفيما يلى ملخص لبعض الحقائق التى تم تناولها الاعلام المحلى والاجنبى، والتى تثبت وطنية أهل سيناء وانتمائهم لوطنهم الأم مصر ودورهم العظيم في تحرير الأرض جنبا إلى جنب مع اخوانهم أبناء الوادى والدلتا يدا بيد وانخراطهم في التنمية مع أول خطوات الانسحاب الاسرائيلى من أرضهم، هذه الحقائق هى:

- **البعد السياسي والمشاركة الشعبية السياسية للبدو**: أكدت الدراسات أن الدولة قد اهملت بشكل أو بآخر البعد السياسي لدى أهل سيناء من خلال اشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالمنطقة، وذلك عن طريق تهميش دورهم الا القليل منهم، وهذا ما عبر عنه بالبيروقراطية المصرية التى تنظر الى سيناء باعتبارها منطقة حدودية ولا يشغلها في رعاية أهلها سوى زيادة اجراءات الامن هناك. فهي لا ترى سيناء باعتبارها جزءا من مصر، ومن ثم فالهامشية تجعل السلوك الانتمائي أكثر توتراً ووضوحاً.
- **المواطنة والوطنية لدى بدو سيناء** : كشفت الدراسة عن أن الاتهامات التى توجه الي بعض عناصر من أبناء سيناء ليست قائمة علي أي دليل واضح وملموس ومن ثم يمكن القول أنها اتهامات باطلة ليس لها أساس من الصحة .
- **النمو ومعدلات التنمية في سيناء** : اشارت العديد من الدراسات أن اعمال ومشروعات التنمية التى تقوم بها الدولة تبدأ وتتوقف أو أن بعضها مؤجلة وتستغرق أوقاتاً طويلة ، وهو مايجعلها غير مؤثرة .
- **الولاء والانتماء**: اوضحت الدراسة ان ولاء أهل سيناء للوطن (مصر) أصبح أمراً يحتمل الطعن من قبل كثير من الجهات المغرضة وخاصة العالمية، وهذا ما يشير إلى وجود أطراف خارجية ذات علاقة بتشويه صورة أهالى سيناء لدى بقية فئات الشعب المصرى وكذلك العكس، ومن المؤكد أن هذه الجهات العالمية هى التى تسعى إلى استغلال المنطقة وايقاع الفرقة و الفتنة بين أطياف الشعب المصرى ..
- **الاغتراب فى شعور البدو فى سيناء**: عندما يشعر المرء بالاغتراب فى مجتمعه فهو يكون قد بدأ يشعر أنه لا مكان له فيها ، حيث لا اهتمام و لا رعاية من قبل أهلها، يذكر فى ذلك أن اهالى سيناء لديهم العديد من المطالب المعيشية والحياتية التى يجب أن تعمل الحكومة على توفيرها.

٦-٩ دور الإعلام فى تنمية سيناء:

مما لاشك فيه أن الوضع الحالى فى سيناء ناتج عن تراكمات سابقة عبر عقود طويلة، وفى هذا الخصوص يظهر دور المؤشر الاعلامى فى دعوة الحكومة وكافة فئات المجتمع للمساهمة فى توجيه الانظار لقضية التنمية فى سيناء ومشاركة أهل سيناء فى هذه التنمية بصورة فاعلة.

وقد أثرت المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية على التنمية فى سيناء من خلال محاولات التدخل الخارجى فى الشأن المصرى كله ومحاولة بعض الأطراف إستثمار ذلك لتحقيق أهدافها ومصالحها، وهو الأمر الذى يتطلب مواجهة اعلامية جادة وموضوعية.

وفى هذا الإطار فقد **أصبح تعزيز دور الإعلام في تحقيق التنمية الوطنية من الأمور الحتمية**، فلم يعد مطلبا ذا صبغة الترف، إنما أصبح أمرا ضروريا، خصوصا في البرامج الحوارية ذات الصبغة الجماهيرية، ولهذا فإن دور الإعلام التنموي يبرز كمطلب ملح في هذه المرحلة، خصوصا عند طرح قضية تنمية سيناء، ويوازي هذه الأهمية اختيار ضيف الحوار الذى يستطيع أن يوازن ويوازي بين المشكلات والحلول وما تم إنجازه من أعمال، ويستخدم الطريقة واللغة الهادئة، فإن التنمية بكل أبعادها ستستفيد من هذا الطرح والآراء والمقترحات.

كما أن الإعلام بكل مكوناته واتجاهاته يعتبر عنصرا مهما وداعما لأي عمل كبر أو صغر، نظراً للتطور الإعلامي والتواصل المجتمعي الذي تلعبه التقنية، التي جعلت من صناعة الخبر أمراً في غاية الأهمية والحساسية سواء بالإيجاب أو السلب، **ومن هنا يأتي الاهتمام بالإعلام التنموي ودوره في دعم أعمال التنمية والتأكيد على ضرورة أن يفعل دور الإعلام، بحيث يصبح قادرا على تحقيق المفهوم الشامل للتنمية من خلال إعلام تنموي هادف يبرز القضايا المجتمعية من خلال الرؤية التنموية الوطنية المخلصة للتنمية.**

لقد بدأت مصر التنمية بقوة من جديد، بل وتلتزم الدولة بمنهجية الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة. حيث تم صياغة رؤية مصرية خالصة "رؤية مصر للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠" عقد تنمية طموحة بابعاد تبلغ ١٧ محور تنمية واهداف عظيمة للأجيال القادمة.

تنمية لمصر كلها ولشبه جزيرة سيناء خاصة نظراً للمزايا الموقعية وخاصة محور قناة السويس. تنمية بدأت بتطهيرها من فلول الارهاب، وربطها بمجموعة من الانفاق والمعابر وتطوير الموانئ والمطارات وشبكة الطرق، مما يسهم فى ربطها بالوادى والدلتا ليصبح مكان

اقتصادى متكامل Integrated Regional Economic Space يتكامل مع كل من اقليمى الاسكندرية والقاهرة المرتبط جنوبا باقليم شمال الصعيد ومنه جنوبا حتى حدود مصر مع السودان، بهدف انتشار التنمية شرقاً وغرباً بهدف زيادة مساحة وحجم المعمور المصرى إلى ٢٥% من اجمالى مساحة مصر. هذه الرؤية والفكر التنموى الذى تتبناه مصر وبدأت أولى خطواته فى مسيرة التنمية، والتى يجب أن يتبناه الاعلام المصرى، بل ويبثه إل الاعلام الخارجى وخاصة المغرض منه والذى يعمل ضذ مصر ولصالح آخرين، بل يقارعه الحجة ويثبت له الحقيقة بكل الطرق العلمية – الانسانية– المحايدة.

الفصل السابع

التحديات والمخاطر التى تواجه التنمية فى شبه جزيرة سيناء

٧-١ تمهيد:

تواجه عملية التنمية في شبه جزيرة سيناء العديد من المعوقات التي ينبغي تحديدها وتحديد أبعادها وحجمها وأنسب السياسات للتغلب عليها أو التقليل من أثارها الضارة، وسنحاول فى هذا الفصل أن نحدد أهم المعوقات التي تواجه التنمية، والتى أمكن حصرها اعتماداً على الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية التى قام بها فريق البحث لغالبية المواقع التى توجد بها مشاكل طبيعية أو بشرية(اقتصادية، اجتماعية، أمنية...الخ)، أو اعتماداً على الدراسات التى أتاحتها الكثير من الجهات، خاصة **هيئة البحوث العسكرية**، مراكز البحوث الزراعية، معهد بحوث الصحراء، المركز القومى للبحوث، وزارات كل من: التخطيط، الصناعة، الرى، البترول والثروة المعدنية، لجنة السياسات بمجلس الوزراء، هيئة الثروة السمكية، مركز المعلومات وإدارة البيئة بمحافظتى شمال وجنوب سيناء، وغيرها من الجهات المعنية بتنمية سيناء، والتى تم من خلالها حصر وتحديد المشاكل والمعوقات التى تقف حجر عثرة أمام جهود تنمية سيناء فى المستقبل.

وفى هذا السياق فقد أمكن تحديد التحديات والمخاطر المؤثرة على تنمية سيناء، والتى تعتبر متشابكة التأثير، ولا يمكن الفصل بينها خاصة وأن شبه جزيرة سيناء لاتزال تمثل التهديد الرئيسى للأمن القومى المصرى، ومن ثم فقد أمكن حصر هذه التحديات فى المجالات التالية: (الأمنى، السياسى، الاقتصادى، الاجتماعى والإعلامي)، والتى قد ترجع ذلك إلى الآتى:

- قصور جهود وخطط التنمية السابقة في سيناء لعدم مراعاة موقع سيناء الاستراتيجى، وعدم مراعاة خصوصية سيناء عند تخطيط المشاريع، علاوة على عدم الاخذ فى الاعتبار للتكاليف الاستثمارية لمنطقة سيناء التى قد تتضاعف بها التكاليف عن أى منطقة أخرى تتم بها التنمية.
- اغفال البعد الأمنى، والذى يدخل ضمن الحاجات الأساسية التى يحتاج إليها الفرد ليحيا حياة مطمئنة وخاصة فى سيناء نظراً لأنها اقليم حدودى بل حدود مع اسرائيل حيث النزعة التى لاتفارق التفكير الصهيونى بأن حدود اسرائيل من النيل إلى الفرات وكذلك النزعة التوسعية التى قد تتجاوز مصر. فالتنمية لها شق اقتصادي يهدف إلى زيادة الإنتاج وآخر اجتماعي يهدف إلى توفير الطمأنينة والأمن لأفراد المجتمع، **وقد أقر مجلس الشورى السابق فى دراسته عن تنمية سيناء: أن التنمية المتوازنة فى سيناء**

لابد أن تراعى البعد الأمني باعتباره جوهر التنمية وأن الأمن حاجة مشروعه لجميع الدول للدفاع عن سيادة أراضيها.

- أمن مصر مرتبط ارتباطا وثيقاً بتأمين شبه جزيرة سيناء، تأمين سيناء وخاصة عسكرياً مرتبط بتنميتها اقتصادياً، مما يحتم إتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتنمية سيناء وملأ الفراغ العمرانى بها بفكر غير تقليدى.

٧-٢ التحديات التى تواجه مستقبل سيناء:

في ضوء الاعتبارات السابقة، فقد أمكن تحديد العديد من التحديات والتهديدات التي تجابه جهود التنمية في شبه جزيرة سيناء، والتى تتمثل فى الآتى:

١/٢/٧ الفراغ العمرانى- السكاني:

- تبلغ مساحة سيناء نحو ٦١ ألف كم٢، أى ما يعادل ثلاثة أمثال مساحة دلتا النيل، ويقطنها نحو نصف مليون نسمة، أى نحو (٠,٦ %) من سكان مصر، يتركز معظمهم فى أماكن مبعثرة متناثرة فى شكل قطاع مساحى من منافع وجبانات وبرك زراعية يبلغ إجمالي مساحتها نحو ١٢ ألف كم٢، أى ما يشغل نسبة(٢٠%) فقط من مساحة سيناء .
- يتركز غالبية السكان فى مدينة العريش التى يقطنها نحو (١٠٠ ألف نسمة) ومدينة الطور التى يقطنها نحو (٦٠ ألف نسمة) مما يؤدى إلى تصنيف سيناء بالفراغ العمرانى.
- لا توجد استراتيجية لتطوير المدن الصغيرة الواقعة على المحور الساحلى (بالوظة، رمانة، الخربة، بئر العبد، مصفق، مزار)، حيث يمكن استغلال الظهير الصحراوى وتحويله إلى مدن متوسطة وكبيرة ذات طاقات استيعابية أعلى.
- الوحدات السكنية المنفذة فى سيناء لم يراعى فيها توفير الخصوصية ذات الطبيعة العربية البدوية الأصيلة التى يحتاجها السكان.

٢/٢/٧ المعوقات الهيكلية (الإدارية) للتنمية:

توجد العديد من المعوقات الهيكلية (الإدارية)، والتي قد توجد منفردة أو متكاملة في الحالات المختلفة وإن كانت جميعها ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية، وذلك فيما يلي:

أولاً- المركزيــة: وذلك فى إطار سيطرة الإدارة المركزية.. مقابل انكماش أدوات وآليات "اللامركزية" والإدارة المحلية فإن عملية اتخاذ القرار تتم على المستوى القومى، ومن ثم عملية تخصيص وتوزيع الموارد القومية.. ، التى لا تستجيب للتباينات الإقليمية وخصوصية الأوضاع

والاحتياجات المحلية بالشكل المناسب والسرعة المطلوبة، وغالباً ما تعكس انحيازاً واضحاً للعاصمة والمدن الكبرى.. وذلك فضلاً عن صعوبة استقلالية اتخاذ القرار محلياً نتيجة لقوة الأجهزة والمؤسسات المركزية في مقابل الصلاحيات والتفويضات الهامشية للمؤسسات المحلية سواء في اتخاذ القرار أو في إعادة توظيف موارد التمويل المحلية في عمليات التنمية والتي يذهب أغلبها للجهات المركزية ليعاد توزيعها مرة أخرى على المستوى القومي طبقاً لهيكل مختلف من الأولويات القطاعية والمكانية.

ثانياً- الانخفاض النسبي للقدرات الفنية والتنظيمية للإدارة المحلية: وهو ما لا يرتبط بصفة جوهرية بالكوادر البشرية بقدر ما يرتبط بالهياكل التنظيمية المبتسرة والمحدودة وانكماش الصلاحيات وضعف هياكل التمويل ومحددات السلطة المركزية .. وهو ما يؤدى في النهاية لانخفاض كفاءة اتخاذ القرار والأداء التنفيذي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور المؤسسات المحلية الشعبية (المنتخبة) في عملية صنع واتخاذ القرار وفى تفعيل العمليات التنموية المختلفة ما زال محدوداً للعديد من الأسباب لا يتسع المقام لعرضها، وذلك برغم الهامش القانوني المتاح للتأثير المباشر في عملية صنع واتخاذ القرار.

ثالثاً- محدودية المبادرة الفردية ودور التنظيمات الاجتماعية الأهلية في صنع القرار: يرتبط ذلك بمحدودية التنظيمات الاجتماعية نتيجة للعديد من المحددات التشريعية، وكذلك بعض الأعراض السلبية في الثقافة المحلية مما أدى لانكماش دور المؤسسات الأهلية في عمليات صنع القرار وتراجع "ثقافة الحوار" وان كانت هناك بوادر واتجاهات مشجعة حالياً لتعميق الحوار والشراكة .. ومع اعتبار ثراء الثقافات الشعبية المحلية بتقاليد الشراكة المجتمعية.

وفى إطار التنظيم الاقتصادي والاستثمار، فإن المدن المتوسطة والصغيرة نتيجة للعديد من الاعتبارات التاريخية والتشريعية تفتقد نسبياً ثقافة المبادرة الفردية في مجال الاستثمار وغياب طبقة محلية فاعلة من المنظمين.

رابعاً- نوعية القيادات الإدارية والقوى العاملة: تندرج منطقة سيناء ضمن المناطق الصحراوية النائية طبقا للتقسيم الإداري للمحافظات، إلا أن القائمين على العملية التخطيطية فى مصر لم يقوموا بتقييم احتياجات سيناء من القيادات الإدارية المؤهلة علمياً وفكرياً وذوى خبرة وعلى دراية بظروف المنطقة ومن القوى العاملة المتخصصة فى مجالات التنمية المختلفة حتى يكون لديهم المقدرة على مواجهة معوقات التنمية وإيجاد الحلول المناسبة لها فى الوقت المناسب.

خامساً– ضعف البنية الأساسية: وهو ما يرتبط طبيعياً بالمرحلة التاريخية للتطور الحضري في البلدان النامية .. ومسألة الحدود الدنيا (Thresholds) للحجم السكاني للاستثمار في البنية الأساسية .

سادساً– ضعف الجاذبية الاستثمارية والنمو الاقتصادي: وهو ما يرتبط أساسا بالقوة التنافسية المحدودة للمدن المتوسطة والصغرى مقابل القوة المرتفعة للعواصم والمدن الكبرى باستثناء الحالات الخاصة التي يفرض فيها "الموقع" وحدود "المسافة . الزمن" وقوع المدن الصغيرة في الدائرة الإقليمية المباشرة للعاصمة أو المدن الكبرى وبما يسمح بقدر مقبول من النمو والتنمية من خلال دفعات التنمية المتقاطرة أو المتساقطة من المركز للخارج– الأطراف - Trickle Down Effect.

وفى إطار المعوقات الهيكلية والتي قد تتواجد بأشكال مختلفة، فإن الحاجة "لدفعات" قوية لدفع وحث واستمرار عمليات التنمية، ولضمان قوة دفع مستمرة تتطلب دائماً استقطاب "قوى من خارج الاقليم– باقى اقاليم الدولة" بأشكال مختلفة مثل عناصر التمويل والاستثمارات والدعم الفني.. الخ.. أو توليد وتنظيم قوى داخلية/ذاتية لتعبئة الموارد المحلية ورفع كفاءة اتخاذ القرار وفعالية عمليات التنمية.. يرتبط أغلبها بتحقيق نوع من الشراكة الناجحة بين الإطراف الفاعلة في عملية التنمية في المراحل المختلفة بدءاً من صنع واتخاذ القرار إلى التنفيذ وهو ما يمكن أن يحقق أفضل النتائج المرجوة.

٣/٢/٧ تحديات استغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية:

أ- ضآلة مساحة الأراضى الزراعية بسيناء:

- تتصف سيناء بندرة المياه، الأراضى الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكلية، حيث تبلغ إجمالى المساحة المنزرعة نحو ١٤٢,١ الف فدان، منهم نحو ١٢,٢ الف فدان فى جنوب سيناء، وهذه المساحة تعتبر ضئيلة جداً بالنسبة لمساحة الأراضى القابلة للزراعة التى تتعدى المليون فدان.
- التربة بسيناء تندرج من رملية خشنة الحبيبات إلى التربة الصفراء التى تمتاز تربتها بحرارة نوعية تساعد على نضج المحاصيل مبكراً فى حالة توفر مصادر المياه اللازمة للزراعة .
- عدم وجود رؤية للسياسة الزراعية خاصة بسيناء تبنى على زيادة مساحة الأراضى المزروعة من خلال تشجيع الشباب والأسر المُنتجة والمستثمرين لإستصلاح الأراضى الصحراوية وتحويلها إلى مجتمعات عمرانية حقيقية وزيادة قدرة القطاع الزراعى على

التصدير والإستفادة من الإتفاقيات التجارية التى عقدتها مصر مع الإتحاد الأوروبى وتجمع شرق أفريقيا وعديد من الدول العربية .

- عدم استكمال مشروع ترعة الشيخ جابر (المستغل ٢٤كم فقط من الطول الإجمالى ٨٠كم).
- غياب شركات التنمية الزراعية الكبرى بشبه جزيرة سيناء.

ب- **<u>الموارد الزراعية الأخرى:</u>**

- ضعف الإستغلال الأمثل لمياه السيول والأمطار لزيادة الإنتاج الزراعى من المحاصيل، خاصة الأعلاف التى تقوم عليها المراعى الخضراء، زراعة الأصناف الملائمة من نباتات العلف، الطبيعة الرعوية لمواطنى سيناء بإقامة مزارع لتربية وتسمين الحيوانات فى سيناء وخاصة الإبل والغنم والماعز...الخ.
- غياب المراكز البحثية المتخصصة فى تنمية الثروة الحيوانية، للقيام بالدور الإرشادى، وكذلك إستحداث نباتات تصلح كغذاء للحيوانات.
- عدم وجود عيادات بيطرية بالمناطق المنعزلة ، مستشفى بيطرى رئيسى فى مكان متوسط بما يخدم مزارع تربية الحيوانات.

ت- **<u>الثروة السمكية:</u>**

- ضعف الاهتمام بالدراسات البيئية اللازمة للتعرف على الرصيد السمكى وأماكن تجمع الأسماك وأنواعها وكمياتها وسلوكها على طول سواحل سيناء .
- عدم وجود إستراتيجية واضحة للتوسع فى الصناعات الغذائية والصناعات القائمة على الثروة السمكية بكافة أنواعها مثل صناعة (تمليح / تجفيف / تعليب) الأسماك .
- تأخر تنفيذ أعمال تطهير بحيرة البردويل وإستخدام التكنولوجيا الحديثة فى صيد الأسماك.
- التعارض بين تنمية مصايد الأسماك ومتطلبات السياحة وحماية البيئة الطبيعية، خاصة فى جنوب سيناء.
- ضعف إقبال القطاع الخاص على صناعة زوارق ومعدات الصيد وتطبيق التكنولوجيا الحديثة بما يلائم ظروف الصيادين.
- عدم وجود تخطيط لإنشاء قرى للصيادين على الطريق الساحلى للإستفادة من الثروة السمكية فى بحيرة البردويل.

- ضعف إقبال القطاع الخاص على إنشاء مزارع سمكية بمحاذاة الساحل الشمالى ومنطقة بحيرة البردويل وكذا على خليجى السويس والعقبة و إقامة المشروعات المعتمدة عليها (تعليب- معدات وأدوات صيد- مصانع ثلج- ..).

٤/٢/٧ إنخفاض نسبة المشاريع الصناعية :

- بالرغم من المزايا النسبية المتاحة فى سيناء، حيث تتوفر الموارد الطبيعية بها إلا أنه لا توجد استراتيجية واضحة للصناعة تقوم على استغلال هذه الموارد .
- تؤكد البيانات الرسمية تدنى عدد المشاريع الصناعية فى سيناء وإنخفاض حجم العمالة بها، حيث يبلغ إجمالي المنشآت الصناعية عدد (٧٤) منشاة صناعية منهم عدد (٣٣) منشاة فى جنوب سيناء وعدد الورش الحرفية المرخصة(٢٣٣٧) ورشة منها (٣٣٦) بجنوب سيناء ويعمل بهذه المنشآت والورش(٣٠٣٠)عامل، كما يوجد بها عدد(١٠) جمعيات تعاونية، عدد أعضائها(٥٩٩)عضواً منهم (١٤٦)عضواً بالجمعيات التعاونية.
- عدم وجود مناطق صناعية تقوم على خدمة أنشطة الموانئ (صيانة وإصلاح الآلات والمعدات الخاصة بالسفن) .
- ضعف عمليات التنقيب عن البترول والتخطيط للتوسع فى إقامة الصناعات التى تعتمد على المنتجات البترولية مثل صناعة الكيماويات والأسمدة .
- توقف مشروعات منطقة الصناعات الإلكترونية "وادى التكنولوجيا" شرق مدينة الإسماعيلية.
- توقف إنشاء المناطق الصناعية بكلٍ من (القنطرة شرق- بئر العبد- رأس سدر- شرق البحيرات "وادى التكنولوجيا"- سهل الطينة - الشيخ زويد) .

٥/٢/٧ العجز الشديد فى المرافق والخدمات الإجتماعية:

- **<u>المياه</u>:** تعانى سيناء وخاصة سيناء الشمالية من العجز الشديد فى المياه العذبة، حيث يبلغ نصيب الفرد(٤٣ لتر/يوم)، المعدل الطبيعى للإستهلاك من المياه فى الحضر(٢٤٠لتر/ يوم) والريف(١٢٠ لتر/يوم) مع عدم تدفق مياه الشرب داخل شبكة المياه بالوحدات السكنية والمنشأت مما يسبب مشقة ومعاناة للأهالى فى الحصول على المياه العذبة من مصادرها، وتقوم الجهات المعنية المحلية بتوفير عربات لتوزيع المياه العذبة / المحلاة على الأهالى كل عدة أيام وضخ مياه الآبار العسرة إلى خزانات المبانى فى المدن والقرى والأماكن ذات الكثافة النسبية بالسكان.

- **الكهرباء**: عدم توصيل خدمة الكهرباء للعديد من القرى والتجمعات البدوية المنتشرة فى سيناء، هذا بالرغم من تغطية معظم المدن والمراكز الرئيسية لخدمة الكهرباء إلا أن بعض شوارع المدن خالية من أعمدة الإنارة، بالإضافة إلى ضعف إستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (الشمسية- الرياح) لإنتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل المصانع والإنارة وتشغيل وحدات تحلية مياه البحر .
- **الصرف الصحى**: عدم وجود شبكات صرف صحى بمعظم مدن وقرى سيناء، حيث لا يوجد صرف صحى سوى فى مدينتى الطور وشرم الشيخ بجنوب سيناء والعريش بشمال سيناء، وتبلغ طاقة الصرف الصحى فى سيناء نحو(١٣٣٨٨م٣/اليوم) ، يستحوذ على معظمها المشاريع السياحية فى الجنوب، بينما تحتاج سيناء إلى طاقة صرف صحى تقدر بـ (٤٦٦٢٧ م٣/اليوم) وبذلك يبلغ إجمالى العجز فى طاقة الصرف الصحى فى سيناء إلى(٣٣٢٣٩م٣/اليوم) ويتعاظم هذا العجز فى سيناء الشمالية حيث تبلغ طاقة الصرف الصحى بها نحو(٢٥٠٠م٣/اليوم) ليكون نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحى فى سيناء الشمالية إلى(١٠لتر/يوم) بينما يقدر المعدل الطبيعى للصرف الصحى للفرد فى الحضر بـ(١٩٢ لتر/يوم) والريف بـ(٩٦ لتر/يوم).
- **خطوط التليفونات** :عدم وجود شبكات وخطوط تليفونات بمعظم مدن وقرى سيناء، حيث تتركز خطوط التليفونات فى مدينتى الطور وشرم الشيخ فى جنوب سيناء ومدينة العريش بشمال سيناء، ويقدر إجمالى عدد خطوط التليفونات فى سيناء بنحو(٣٧٣٥٠) خط تليفون منهم(١٤٢٠٠) خط فى جنوب سيناء (يستحوذ على معظمها المشاريع السياحية فى الجنوب) .
- **البريد والتلغراف**: لا يوجد مكاتب بريد أو تلغراف بالقرى والتجمعات السكنية بالوديان، مما يضطر الأهالى إلى الإنتقال للمدن للحصول على تلك الخدمة، حيث يوجد بسيناء (٥٠) مكتب بريد منهم(١٧) جنوب سيناء.
- **الطرق الداخلية**: معظم المشاريع المقامة فى سيناء تتمثل فى إنشاء ورصف الطرق حيث يبلغ مجموع أطوال الطرق المرصوفة فى سيناء نحو(٦٦٠٠ كم) طرق ، منهم(١٩٦٢ كم) فى محافظة جنوب سيناء إلا أنه مازال هناك بعض القصور فى الطرق. بالإضافة إلى حاجة بعض الطرق إلى إقامة هرابات للسيول أو السدود لحمايتها من مخاطر السيول، ومحدودية سعة الطرق فى مناطق خليج العقبة(طابا / نويبع- نويبع / دهب- دهب / شرم الشيخ) خليج السويس (شرم الشيخ /الطور)، وتوقف الإنشاءات الخاصة بخط السكة الحديد الساحلى التى إنتهت عند بئر العبد لتصل إلى العريش /

رفح، وعدم توفر العديد من الخدمات بهذه الطرق مثل: الإسعاف، التليفونات، محطات الوقود، الكافيتريات والاستراحات.

- **النقل الداخلى**: تواجه حركة النقل الداخلى بين المدن والتجمعات السكانية الكثير من مشاكل المواصلات أهمها : عدم وجود شبكة نقل داخلى ثابت بين المدن والقرى، عدم توفر وسائل مواصلات بديلة وعدم وجود محطات رسمية لوقوف السيارات على طول خط السير.
- **السدود وهرابات السيول**: حيث تتعرض سيناء فى مناطق متفرعة منها وخاصة فى الجنوب إلى سيول خلال فصلى الخريف والربيع ، مما يتسبب عنها خسائر مادية وبشرية، وهذا يتطلب إعادة بناء وصيانة المنشات والمعدات والطرق التالفة من جراء السيول والرياح والعواصف مما يكلف الحكومة الكثير من التكاليف المادية والبشرية لمواجهة أثار السيول إضافة إلى توفير مهمات وأدوات الإيواء والإغاثة وهذا يحتاج إلى دراسة وافية للإستفادة من مياه السيول من خلال إقامة السدود .

٦/٢/٧ السياحة:

- ضعف الإستغلال الأمثل لمقومات السياحة فى سيناء، حيث يمكن استحداث أنماط سياحية جديدة، تتضمن إلى جاب السياحة الترفيهية والغوص، السياحة الثقافية، السياحة الدينية، السياحة العلمية.
- لايوجد تخطيط لإقامة القرى السياحية على المحور الشمالى (بالوظة – رمانة – بئر العبد) .
- ضعف تنظيم المسابقات الدولية (سيارات، هجن، يخوت، طيران شراعى، صيد برى، أسماك،...الخ)، وجذب الإتحادات الدولية لإنشاء فروع لهذه الرياضات بسيناء.

٧/٢/٧ التحديات الأمنية ومستقبل التنمية:

يعانى المجتع السيناوى من القيود الأمنية، التى قد تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية، وقد ترجع هذه القيود إما إلى طبيعة المجتمع الحدودية، باعتباره خط مواجهة حدودية، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من السكان لا تزال غير قادرة على الحصول على الجنسية، أو لوجود الكثير من القيود على تملك الأراضى، وغيرها من المشكلات الأمنية والسياسية، التى نتعرض لها على النحو التالى:

أ- **التحديات الأمنية:**

- استمرار التحريض الدولى ضد مصر، والترويج بعدم قدرتها على ضبط الأوضاع الأمنية فى سيناء **والادعاء** بتحولها إلى قاعدة لتهريب السلاح، الإتجار بالبشر وإيواء الإرهابيين، وإبراز مخاطر ما يسمى بظاهرة البدو السلفيين وارتباطهم بفصائل المقاومة الفلسطينية وتنظيم القاعدة من جانب وإثارة ملف إستخدام الأمن المصرى للقوة المفرطة ضد المتسللين الأفارقة، وضعف سيطرة القوات المسلحة المصرية على الأوضاع فى سيناء من جانب أخر، بهدف تدويل الملف الأمنى لسيناء والدفع نحو تصنيف سيناء كأحد بؤر الإرهاب، وانعكاسات ذلك على إحتمالات التدخل الدولى بشكل يخل بالسيادة المصرية على سيناء .
- زيادة التوتر على الحدود المصرية المشتركة مع قطاع غزة وإسرائيل، وما لذلك من أضرار مؤثرة على الأوضاع الأمنية (التهريب، التسلل، التواصل بين جماعات الفكر الجهادى فى قطاع غزة وسيناء)، مما تزيد من التحديات أمام جهود إعادة السيطرة الأمنية فى سيناء.
- تكثيف العمل الاستخباراتي داخل سيناء بالتوازى مع الترويج لمخاطر "البدو السلفيين" وإتهامهم بتنفيذ العمليات الإرهابية فى سيناء، مع تسريب تقارير حول تورط أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية فى إغتيال قادة الجماعات السلفية الجهادية فى سيناء .

ب- **التحديات السياسية:**

تشهد الأوضاع فى شبه جزيرة سيناء مزيداً من التعقيدات ومظاهر التصعيد بالأزمات إرتباطاً بالتحركات الإسرائيلية المضادة للمصالح المصرية والعربية، والجمود الحالى فى عملية التسوية على المسار الفلسطينى، وفى هذا الإطار فإن مصالح وأهداف الأمن القومى المصرى على هذا الإتجاه ترتبط بمعطيات التقدم فى عملية السلام خاصة ما يرتبط بتطورات الصراع الإسرائيلى/ الفلسطينى وحركة الأطراف المباشرة والتى تفرض تحديات سياسية تجاه الأمن القومى المصرى، وذلك على النحو التالى:

- مواصلة إسرائيل التمسك بأسلوب معالجتها لعملية السلام برفض كافة مبادرات حل القضية الفلسطينية والعمل على إحباط الجهود الفلسطينية / العربية تجاه المجتمع الدولى، بالإضافة إلى تسريع وتيرة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بالقدس والضفة الغربية لفرض أمر واقع يصعب تغييره على الأرض.
- مساعى إسرائيل لاستثمار عوامل الانقسام الفلسطينى باعتباره "الوضع الأمثل" لخدمة مصالحها بتجميد الوضع القائم، والتعامل مع كيانين منفصلين (الضفة الغربية – قطاع

غزة) من خلال إضعاف مصداقية ودور السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية والتهدئة أو الردع مع حركة حماس فى قطاع غزة .

- تركيز الفكر الإسرائيلي حول استخدام شبه جزيرة سيناء ضمن مخططات تصفية القضية الفلسطينية بعيداً عن " حل الدولتين " بتكريس أوضاع أمنية غير مستقرة فى سيناء واستغلال ذلك فى تهيئة البيئة الدولية / الإقليمية للقبول بما يتم طرحه من رؤى وأفكار إسرائيلية تتركز حول عدم تحميل إسرائيل وحدها مسئولية حل المشكلة الفلسطينية وضرورة مشاركة دول الجوار العربى فى الحل.

ت- <u>تحديات ذات طبيعة عسكرية:</u>

- كثافة الإجراءات والأنشطة العسكرية الإسرائيلية على الحدود المشتركة مع مصر، وما يفرضه ذلك من تحديات عسكرية جديدة، مما يتطلب زيادة إجراءات تأمين الحدود.
- الدعم الدولى المطلق لإسرائيل والإلتزام التام بضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكرى النوعى وإنفرادها بإمتلاك السلاح النووى، مقابل زيادة العراقيل ووضع المزيد من الشروط التى تمس بسيادة مصر من أجل تنفيذ برنامجها النووى للأغراض السلمية .
- المحاولات الإسرائيلية للتأثير على القوات المسلحة المصرية سواء من خلال عرقلة خطط تطويرها والسعى لإفشال إتمام صفقات تسليح جديدة تخل بموازين القوى بالمنطقة أو من خلال إستثمار بعض الأحداث الداخلية للترويج دولياً بعدم إحترامها لحقوق الإنسان / الأقليات ومحاولة فرض عقوبات / قيود عسكرية على مصر من ناحية أخرى.
- العمل على الإضرار بالمصالح الإقتصادية المصرية من خلل: السعى لجعل إسرائيل مركز إقليمى رئيسى لربط الإتصالات الدولية عبر الكابلات البحرية بدلاً من مصر.
- التشكيك فى إلتزام مصر بتعهداتها الإقتصادية " إتفاقية الغاز"، إصدار تحذيرات متكررة بعدم السفر للسياحة فى سيناء، وضع مخططات لمشروعات إستراتيجية تضر بمستقبل الإقتصاد المصرى " خطوط سكك حديد بديلة لقناة السويس / تطوير ميناء إيلات لجذب حركة التجارة بالبحر الأحمر/ مشروع قناة البحرين " الأحمر – الميت " ....).
- ممارسة ضغوط " سياسية / إعلامية " لحث القيادة المصرية على التجاوب مع المطالب " الأمنية / الإقتصادية " الإسرائيلية من خلال تحريض القوى الغربية على التدخل فى الشئون الداخلية المصرية، إستعداء القوى الدولية ضد حيادية الاتجاهات السياسية المصرية.
- تكثيف المساعى الإسرائيلية لإختراق الداخل المصرى للنيل من تماسك المجتمع عبر التوسع فى إستخدام أدوات " القوة الناعمة / العمليات السرية " بهدف إثارة الفتن

وزعزعة الأمن والإستقرار داخل مصر وإستثمار ضعف الجبهة الداخلية فى مصر عقب ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونية وخلال المرحلة الإنتقالية لتنفيذ مخططات تستهدف الإضرار بأمن وسلامة الأراضى المصرية.

- التصعيد بالحملات الدعائية والدبلوماسية الموجهة عبر وسائل الإعلام من خلال بث أخبار وتقارير مغلوطة للنيل من عزيمة الشعب المصرى وإحباطه ونشر مناخ عام من عدم الثقة فى القيادات المصرية ومحاولة فصلها عن باقى فئات الشعب وشرائحه المختلفة وإثارة الشائعات للتشكيك فى قدرات وإمكانيات الوطن .

٨/٢/٧ تحديات ناتجة عن الصراع الفلسطيني/ الفلسطينى:

أ- على المستوى السياسى:

- استمرار أزمة الانقسام الفلسطينى وتعثر تنفيذ إتفاق المصالحة بالتوازى مع إرتفاع شعبية حركة حماس بالشارعين " العربى / الإسلامى " عقب صفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل ثم العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة " عامود السحاب/ حجارة السجيل " وما يترتب على ذلك من زيادة تعنتها فى إتمام عملية المصالحة ومحاولات فرض أجندتها على ساحة العمل الفلسطينى .
- تصاعد الأزمة السياسية بين السلطة الفلسطينية/ الحكومة الإسرائيلية عقب حصول فلسطين على صفة الدولة المراقب بالأمم المتحدة، وتلويحها بخيارات اللجوء للإنتفاضة الشعبية ضد إسرائيل، الأمر الذى تعتبره إسرائيل " تهديداً قوياً " وتدرس مواجهته بإتخاذ قرار إستراتيجى بالإنفصال أحادى الجانب عن المناطق الفلسطينية بالضفة وهو ما يعنى الإتجاه لتسوية القضية على حساب دول الجوار.
- قناعة عدد من قادة حماس فى قطاع غزة بتوفر الظروف المناسبة عقب ثورة ٢٥ يناير لإقامة دولة مستقلة فى القطاع، وسعى بعض الأطراف الإقليمية نحو إستثمار ذلك التوجه فى زيادة عمليات التهريب " خاصة السلاح " عبر الأراضى المصرية لتسليح فصائل المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة أو تغذية بؤر التطرف فى سيناء .

ب- على المستوى الأمنى:

- زيادة الإرتباط بين قطاع غزة وبعض سكان سيناء الأمر الذى عكسه تطور الأوضاع مؤخراً ومحاولة بعض فصائل المقاومة الفلسطينية إستخدام سيناء كمنطقة إنتقالية " آمنة نسبياً " للوصول للعمق الإسرائيلى لإيجاد البديل الجغرافى لإلصاق تهم الإرهاب به .

- تنامى الإتجاهات المتطرفة (السلفية الجهادية) داخل قطاع غزة والتواصل بينهم وبين نظائرهم فى سيناء بشكل يهدد جهود إستعادة الأمن والإستقرار داخل سيناء.
- استمرار ظاهرة التهريب وإتخاذها منحنياً تصاعدياً عبر الأنفاق، خاصة فى منطقة رفح نتيجة الحصار الإسرائيلى بشكل أصبحت معه معبراً رئيسياً لمرور كافة إحتياجات القطاع المعيشية، ومصدراً رئيسياً للموارد المادية والتسليح للمقاومة الفلسطينية الأمر الذى يطرح بالعديد من التأثيرات السلبية تجاه الأمن القومى المصرى أبرزها الآتى :
  - **الصعيد الأمنى:** زيادة الأفراد الخارجين عن القانون والمجهزين بمركبات دفع رباعى ومسلحين بأسلحة حديثة لحماية تحركاتهم بالتوازى مع السماح بهروب الخارجين عن القانون إلى قطاع غزة ووصول عناصر أخرى إلى سيناء عبرها .
  - **الصعيد الاقتصادى:** زيادة الأزمات الاقتصادية والتأثير السلبى على الأوضاع المعيشية لسكان سيناء (أزمة السولار والمنتجات البترولية) .
  - **الصعيد السياسى:** التأثير السلبى على سلطة الدولة والإضرار بجهود السلام .
  - **الصعيد الاجتماعى:** التغيير فى التكوين الديموجرافى والعادات والتقاليد البدوية.
- قيام حركة حماس وبعض الفصائل الفلسطينية بدور سلبى منذ بدء الثورة المصرية (التهريب العكسى" للسلاح / العناصر الإجرامية " من القطاع إلى داخل مصر – تهريب السجناء الاستيلاء على عدد من سيارات الشرطة المدنية / الحكومية ونقلها لقطاع غزة التواصل مع قيادات بعض الجماعات الإسلامية فى مصر وعرض المساعدة عليها فى معاركها السياسية الداخلية ..) .

ت- على المستوى العسكرى :

- تزايد القدرات العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة وإمتلاكها وسائل قتال وأسلحة حديثة ومتطورة ، وما يطرحه ذلك من تحديات عسكرية (قيام بعض الفصائل الفلسطينية بإجراء تجارب على إطلاق الصواريخ بإتجاه الأراضى المفتوحة فى سيناء – وصول الأسلحة الحديثة إلى الجماعات التكفيرية فى سيناء وإمكانية استخدامها ضد القوات المصرية) .
- الدور السلبى لبعض الأطراف العربية والإقليمية فى الشأن الفلسطينى ودعمهم لفصائل المقاومة فى قطاع غزة وخاصة التيار المتشدد داخل حركة حماس وقادة غزة بهدف (خدمة مصالح هذه الأطراف بهدف الإضرار بالعلاقات المصرية الإسرائيلية – زيادة حالة التوتر بالمنطقة – عرقلة الجهود المبذولة لإنهاء الإنقسام الفلسطينى وتصدير أزمات للسلطات المصرية قد تمتد لتؤثر سلباً على الساحة الداخلية فى مصر)، فضلاً

عن تنامى العمل السرى والإستخباراتى الإيرانى فى قطاع غزة ومحاولات إمتداده ليغطى المسرح السينائى لتأمين عمليات تهريب السلاح لفصائل المقاومة داخل قطاع غزة ، كأحد أدوات النظام الإيرانى لإدارة أزمة ملفه النووى مع المجتمع الدولى .

- تكثيف مطالب حركة حماس الخاصة بزيادة الإرتباط الإقتصادى بتوسيع الشراكة التجارية / البنيه التحتية بين قطاع غزة ومصر بعيداً عن إسرائيل (الربط الكهربائى، تطوير العمل فى معبر رفح، إقامة مناطق صناعة / تجارة حره بين الجانبين مع الإرتباط الفلسطينى بمطار وميناء العريش، شراء الأراضى والعقارات فى شمال سيناء) .
- توظيف الفصائل الفلسطينية الخطاب الإعلامى لإحراج القيادة المصرية لتلبية مطالب حماس الإقتصادية والسياسية لدى الحكومة المصرية وفرض قواعد جديدة على آليات التعامل المصرى مع الشأن الفلسطينى بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة.
- محاولة بعض الأطراف الفلسطينية إستثمار التسهيلات المقدمة من مصر (منح الجنسية المصرية للفلسطينيين أبناء الأم المصرية، حرية التنقل عبر معبر رفح ...) والإمتداد القبلى والعائلى على جانبى الحدود بين مصر وقطاع غزة فى التأثير على التركيبة الديموجرافية فى شبه جزيرة سيناء (زواج الفلسطينيين بمصريات من بدو سيناء للإلتفاف على القوانين المنظمة لتملك الأراضى..الخ) .

٩/٢/٧ تحديات داخلية تفرضها المتغيرات المحلية:

توجد مجموعة من التحديات الداخلية التى فرضتها المتغيرات الداخلية، حيث يعانى المجتع السيناوى من القيود الأمنية، التى قد تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية، وقد ترجع هذه القيود إما إلى طبيعة المجتمع الحدودية، باعتباره خط مواجهة حدودية، إضافة إلى أن وجود نسبة من السكان لا تزال غير قادرة على الحصول على الهوية المصرية، أو لوجود الكثير من القيود على تملك الأراضى، وغيرها من المشكلات الأمنية والسياسية، والتى يتم التعرض لها على النحو التالى:

- **<u>الحصول على الهوية المصرية</u>:** حيث يتم وضع بعض العائلات قيد البحث مع انهم مولدون في مصر ومن أباء مصريين التحقوا بالجيش المصري ، ولا يمكنهم استخراج جواز سفر إلا بعد تقديم مستند يثبت هويتهم المصرية ما بين عام ١٩١٨ حتي ١٩٢٨، فلابد أن يشعر المواطن في سيناء انه مطمئن في قبيلته وبيته وأن يأخذ حقه من عائد التنمية التي تجري علي أرض مصر، وقد أكدت البيانات أن نحو ٢٦% من إجمالى السكان ليست لديهم بطاقة شخصية أو عائلية أو رقم قومى، بالإضافة إلى ٤,٥% غير

مبين، مما يعنى أنه يوجد أكثر من ٣٠,٥% من جملة السكان لا يحملون الهوية المصرية. وقد تم تشكيل لجنة لتنمية سيناء برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء لحل مشاكل السكان فى كافة المجالات.

- **مشكلة تملك الاراضي**: يعانى بدو سيناء تقنين أوضاع الأراضى، وتسعى الحكومة إلى تقنين أوضاع الأراضى المملوكة للدولة والتى يضع بعض المواطنين أيديهم عليها مقابل سعر موحد للمتر وذلك لتنظيم الملكيات وتقليل النزاعات والحد من بيع الأراضى بطرق غير قانونية، وفى مقابل الإمداد بالمرافق والخدمات الأساسية لقاطنى هذه المناطق .
- **مشكلة الإرهاب وزراعة المخدرات**: نظرا لموقع شبه جزيرة سيناء الحساس تعانى سيناء ولاتزال من الأحداث الإرهابية والتى أثرت بشكل ملحوظ على حركة السياحة خاصة الخارجية منها. ويتطلب الأمر تضافر كافة الجهود الحكومية والشعبية، وأن تتعاون كافة المؤسسات الدينية والاعلامية فى نشر الوعى بخطورة الارهاب وزراعة وتجارة المخدرات والسلاح بين سكان هذه المناطق، لتصحيح الأفكار المغلوطة والمتوارثة، كما يتطلب الأمر أيضاً تكثيف الوجود الأمنى لتحقيق الطمأنينة بين السكان، وكذلك للحفاظ على منجزات التنمية التى تحققت حتى الآن، على أن يتم ذلك فى إطار من التعاون والمصالحة بين السكان والسلطات، لحماية الوطن من محاولات التدخل الخارجية.
- **مشكلة البطالة والأنشطة غير المشروعة:** تعانى سيناء شأنها شأن باقى أقاليم مصر من ارتفاع حدة مشكلة البطالة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة بطالة بمعدلات قد تفوق الـ ٢٥% من جملة السكان فى سن العمل، والباحثين عنه ولا يجدونه، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النشاط السائد فى سيناء، وتكمن خطورة هذه المشكلة فى سيناء فى اتجاه الشباب إلى العمل فى أنشطة غير مشروعة (تجارة المخدرات، تجارة الرقيق الأبيض، تهريب السلاح..)، وقد ينعكس ذلك على الناحية الأمنية، مما يهدد جهود التنمية ويقوضها فى مهدها.

٧-٣ المخاطر الأمنية بشبه جزيرة سيناء:

لاتزال شبه جزيرة سيناء تمثل " التهديد الرئيسى " للأمن القومى المصرى، ووفقاً للتحديات السابق تناولها فإنه أمكن تحديد المخاطر الأتية والتى يجب أخذها فى الاعتبار:

١/٣/٧ على الصعيد السياسى:

- فشل الجهود الدولية لإيجاد حل للصراع الفلسطينى/ الإسرائيلى، وتلاشى مقومات "حل الدولتين" بشكل يؤدى إلى إحتمالات (إتخاذ إسرائيل قرار بالإنفصال التام عن قطاع غزة

والتمهيد لعودة أوضاع ما قبل عام ١٩٦٧، وإتجاه دولى لفرض تنفيذ أحد مبادرات حل القضية الفلسطينية من منظور إقليمى على حساب دول الجوار لتصبح سيناء إمتداداً للنمو السكانى لقطاع غزة والوطن البديل لفلسطينى الشتات.

- تهيئة البيئة " الدولية/ الإقليمية " المناسبة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار (قطاع غزة فى شبه جزيرة سيناء – الضفة الغربية فى الأردن).
- قدرة إسرائيل على الإضرار بعلاقات مصر الدولية بإقناع المجتمع الدولى بتنامى التيارات الراديكالية فى مصر وسيطرتها على دوائر صنع القرار وإنعكاسات ذلك المحتملة على تدويل ملف سيناء بهدف وضع القيادة المصرية تحت ضغوط سياسية تدفعها نحو التجاوب مع المطالب "الأمنية / الإقتصادية" الإسرائيلية التى تحقق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية فى مستقبل التسوية على حساب المصالح المصرية .
- تزايد مظاهر التدخل الخارجى فى الشأن الداخلى لمصر من خلال ترسيخ مفاهيم دولية حول تدهور الموقف الأمنى فى سيناء وتهديده لأمن إسرائيل وجنوب أوروبا : عبر تحريض إسرائيل للقوى الغربية على التدخل فى الشئون الداخلية المصرية ودعوتها لوضع سيناريوهات للتدخل الأمنى فى سيناء حفاظاً على المصالح الدولية من جانب أو زيادة إرتباط القطاع بسيناء.
- فشل الجهود الجارية لإتمام عملية المصالحة الفلسطينية بما يمهد إلى إرساء قواعد قيام كيان فلسطينى مستقل فى قطاع غزة : توفير البيئة المناسبة لتحقيق أهداف حركة حماس فى إستكمال بناء " إمارة / دولة مستقلة " بالقطاع تجمع فى عقيدتها بين فكر الإسلام السياسى وفكر الثورة الإسلامية فى إيران ، مع زيادة الإعتماد على مصر بشكل أساسى فى كافة المجالات (طاقة / غذاء / مواد بناء / منطقة صناعية مشتركة / ...) وبما يعفى الإحتلال الإسرائيلى من مسئولياته عن القطاع ، مع سعيها لتصدير فكرها وتمددها على أراضى سيناء مستقبلاً، **<u>وبما يرتب للآتى</u>** :
  - إثارة أزمات بشكل مستمر تؤثر بالسلب على المصالح القومية .
  - مطالب خاصة بتدقيق وتعيين الحدود خاصة البحرية.
  - إثارة أزمات مع إسرائيل تدعو لترتيبات أمنية أو تدفع بنشوب صراعات مسلحة من جديد على هذا الإتجاه .
  - تغذية حالة عدم الاستقرار فى سيناء فى ظل العلاقات والإرتباطات القبلية على جانبى الحدود مع قطاع غزة خاصة قبائل (السواركة، التياهه، الترابين، العزازمة، الأخارسة، المساعيد، السمانة، الريميلات، الوحيدات، الحويطات) والتى لم تتأثر منذ ترسيم الحدود المصرية وإحتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧م.

- سعى قادة حماس إلى وضع أسس / قواعد جديدة لتطويع العلاقة مع مصر أبرزها: الفصل بين تلبية مطالب الحركة والخاصة بإدارة وتسيير شئون القطاع، والوساطة المصرية فى ملفات المصالحة مع حركة فتح، والتهدئة مع إسرائيل، وتنامى دور حماس وتحولها إلى طرف مؤثر فاعل ومشارك بدرجات متفاوتة فى حل مختلف قضايا الأمن القومى المصرى وخاصة الملف الأمنى فى سيناء.

٢/٣/٧ على الصعيد الأمنى:

- تصاعد التهديدات الأمنية سواء (بالمناطق الحدودية إرتباطاً بتزايد محاولات التهريب " خاصة السلاح " عبر الحدود المصرية – الدعوات للتغيير من الترتيبات الأمنية فى سيناء محاولة قوافل الإغاثة الدولية كسر الحصار على قطاع غزة – دعوة بعض القوى السياسية للتظاهر على الحدود تأييداً للفلسطينيين ، أو داخل سيناء / حالة فشل جهود السلام ولجوء إسرائيل للتصعيد العسكرى ضد القطاع – تصاعد التظاهرات فى الداخل ضد الممارسات الإسرائيلية والمطالبة برحيل السفير الإسرائيلى ووقف كافة أشكال العلاقات مع إسرائيل) .
- مساعى بعض الأطراف الإقليمية نحو إستثمار عدم إستقرار الأوضاع الداخلية فى زيادة عمليات التهريب " خاصة السلاح " عبر سيناء سواء لتسليح فصائل المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة أو تغذية بؤر عناصر التطرف فى سيناء ، فضلاً عن تصدير أزمات للسلطات المصرية عبر تسيير قوافل مساعدات (برية / بحرية) لكسر الحصار الإسرائيلى المفروض على قطاع غزة عبر الأراضى والمياه الإقليمية المصرية، أو تقديم مساعدات لسكان غزة (نموذج الوقود ومشاريع إعمار غزة المقدمة من دولة قطر) والمطالبة بدخولها من خلال معبر رفح .
- تزايد فرص النزوح الجماعى الفلسطينى من قطاع غزة لإقتحام الحدود المصرية وتنفيذ أعمال عدائية للإستيطان فى سيناء، سواء بتحريض من حركة حماس على غرار أحداث يناير ٢٠٠٨، أونتيجة لزيادة الضغط العسكرى أو بسبب الحصار الإقتصادى الإسرائيلى على سكان قطاع غزة فى إطار سياسات التهجير القسرى الخانق من جانب إسرائيل.
- مواصلة سياسات الحصار الإسرائيلية على الفلسطينيين خاصة فى قطاع غزة، مما يسهم فى فشل إتفاق التهدئة وعودة التصعيد العسكرى، وتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف المصالح العربية/ المصرية سواء داخل مصر / خارجها، **<u>فى ضوء ذلك قد تتطور الأوضاع فى قطاع غزة وفقاً للآتى</u>** :

- سعى إسرائيل إلى القضاء على عناصر المقاومة وتدمير بقية مخزون الأسلحة لدى الفصائل الفلسطينية مع محاولة تهيئة وضع دولى يمهد لوضع آلية دولية تضمن عدم إعادة تسليح المقاومة، إضافة إلى إحتمالات تنفيذ عملية عسكرية برية تقوم خلالها إسرائيل بالسيطرة على مناطق إطلاق الصواريخ فى شمال القطاع وتوسيع المنطقة العازلة فى محيطه والضغط بإستخدام القوة المفرطة من أجل تهجير أعداد من السكان الفلسطينيين إلى سيناء .
- فى المقابل منتظر أن تسعى الفصائل الفلسطينية حالة فشل التهدئة فى توريط إسرائيل فى حرب عصابات داخل القطاع ومن غير المستبعد أن تتجه فصائل المقاومة بدعم من الجماعات الجهادية / التكفيرية إلى جعل سيناء عمقاً إستراتيجياً لتحركات عناصرها وتخزين السلاح وإتخاذها كقاعدة إنطلاق لإستهداف إسرائيل .
- تكمن مخاطر ذلك فى إحتمالات التصعيد بين مصر وإسرائيل خاصة حالة لجوئها إلى ضرب عناصر فلسطينية أو جهادية تعمل من داخل سيناء، فضلاً عن زيادة عدم الاستقرار الأمنى فى سيناء وتكبد خسائر اقتصادية مباشرة (السياحة) وغير مباشرة (الإضرار بالتعاون الإقتصادى مع الدول والمنظمات المالية الدولية) .

٣/٣/٧ على الصعيد العسكرى:

- فشل الجهود المصرية / العربية فى إصدار قرار دولى ملزم لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وإستمرار إنفراد إسرائيل بإمتلاك قدرات الردع النووى بالمنطقة.
- إمكانية نشوب صراعات مسلحة بالمنطقة يقودها التيار اليمينى المتطرف فى إسرائيل، ويكون لها إنعكاسات مباشرة على مصر (إفتعال أزمات أمنية ضد " قطاع غزة جنوب لبنان – سوريا " / محاولة منع إيران من إمتلاك السلاح النووى) .
- سعى إسرائيل إلى إفتعال أزمات " أمنية / عسكرية " تجاه مصر تحت دعاوى (وصول الإسلاميين لحكم مصر وعدم الالتزام باتفاقية السلام، مكافحة الإرهاب وبؤر تجارة السلاح فى سيناء، وحماية حركة التجارة البحرية فى البحر الأحمر / قناة السويس ..).
- محاولات إسرائيل إختراق الحدود المصرية تحت دعاوى " العمليات الوقائية وحق الدفاع عن الذات " عبر (عمليات إستخبارية – تحرش بعناصر التأمين – المطاردة الساخنة) وتوفير ذرائع الإقدام على تنفيذ عملية محدودة لإحتلال شريط بمحاذاة الحدود يستخدم لطرح رؤيتها فى مستقبل الترتيبات الأمنية وتصفية القضية الفلسطينية .

٤/٣/٧ على الصعيد الإقتصادى:

- نجاح إسرائيل فى إستخدام ملفات موازية مؤثرة على مصر وترويجها بشكل سلبى على المستوى الدولى (ملف تعويضات اليهود المهاجرين من مصر – عرقلة مشروعات إستراتيجية مع دول الجوار العربى " مشروع الربط البرى مع السعودية عبر جزيرتى تيران وصنافير") أوالضغط الإقتصادى على مصر فى ظل التغلغل الإسرائيلى داخل (المنظمات/ الكيانات) المالية الدولية.
- قدرة إسرائيل على إستقطاب الأنظمة الحاكمة بدول دائرة الإهتمام المباشر لمصر وتوجيه سياساتها بما يصب فى صالح إسرائيل ويهدد المصالح المصرية فى المحيط الإقليمي (التغلغل الإسرائيلى فى دول حوض النيل والتقارب مع قيادات الدولة الجديدة فى جنوب السودان – ... الخ) .
- التأثير على قدرات مصر فى النهوض بالوضع الاقتصادى من خلال التأثير على خطط المساعدات خاصة الأمريكية المخصصة لمصر أو العمل على توجيه الدعم المالى لمنظمات المجتمع المدنى عوضاً عن الحكومة المصرية، الإضرار بمحاولات استعادة حركة السياحة خاصة فى سيناء وإستقطابها لإسرائيل بدعوى توفر عنصر الأمن فى إسرائيل، والتأثير على حركة الإستثمارات الخارجية عبر التشكيك فى قدرة مصر على توفير الأمن بأراضيها، وعرقلة خطط تنمية سيناء من خلال تغذية روح العداء وزيادة الفجوة بين البدو والعناصر الأمنية.
- سعى حركة حماس للخروج من أزمتها " الإقتصادية والسياسية " عبر الترويج لفكرة فك الإرتباط الإقتصادى مع إسرائيل بشكل نهائى والعمل على زيادة الإرتباط بالإقتصاد المصرى يساعده فى ذلك بعض القوى الإقليمية خاصة (إيران – قطر) والتى تحاول دفع مصر للقبول بشروط لا تتوافق مع مصالحها الوطنية أو مستقبل القضية الفلسطينية خاصة ما يتعلق بمسألتى (إنشاء المنطقة التجارية الحرة – فتح معبر رفح تجاريا أو بشكل دائم – توفير إحتياجات قطاع غزة المعيشية والطاقة بدلاً من إسرائيل – تلبية مستلزمات إعادة إعمار قطاع غزة – تبنى إستمرار عمليات تهريب السلع والوقود المدعم للقطاع على حساب إحتياجات سكان سيناء) .
- إحتمالات تعرض المصالح البحرية المصرية فى مسرحى البحرين (المتوسط والأحمر) لمصاعب فى ظل الترتيبات الأمنية المحتمل قيام المجتمع الدولى بها سواء فى إطار " مكافحة الإرهاب / مكافحة تهريب السلاح إلى قطاع غزة " وإرتباطاً بعدم ترسيم الحدود البحرية أو المياه الإقتصادية الخالصة بين مصر وكل من قطاع غزة وإسرائيل .

٥/٣/٧ على الصعيد الإجتماعى:

- محاولات تغيير التكوين الديموجرافى فى سيناء عبر إتجاه فلسطينى القطاع إلى ما يسمى بـ "الزحف الصامت" التدفق المتدرج وعلى فترات (سواء بطرق شرعية / غير شرعية) إلى سيناء وتكوين تجمعات سكانية فلسطينية بها .
- الدفع بإتجاه إستيعاب مصر والدول العربية للاجئين الفلسطينيين مع عدم إستبعاد وضع مخططات لترحيل (عرب ١٩٤٨) من إسرائيل وتوطينهم بدول الجوار، فضلاً عن احتمالات اللجوء للاستخدام المفرط للقوة العسكرية ضد قطاع غزة لدفع سكانه إلى النزوح الجماعى لمصر.
- تسريب التقارير الخاطئة حول سيناء للإعلام المصرى وما لذلك من تداعيات / ردود فعل داخلية تجاه القيادة المصرية فى ظل الأزمة الحالية.

٧-٤ فرص الإستقرار بالمنطقة المحيطة بشبه جزيرة سيناء :

١/٤/٧ <u>التحدى المصرى الإسرائيلى:</u>

- تفترض إستراتجيات التنمية توفر الظروف المستقرة فى حالات السلم لكن لا يمكن تفادى الواقع الذى يسود العالم حالياً من إنتشار أسلحة الدمار الشامل المخزنة التى تهدد إستقرار الشعوب وكذا إنتشار الحروب الإقليمية .
- غياب السلام وعدم الإستقرار واقع سائد فى معظم بلاد العالم.
- تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وذلك بعد ربع قرن من الصراع مع إسرائيل (٤٨-١٩٧٣)، وبالرغم من السلام للتنمية ، إلا إنه يجب تخصيص جزء من الموارد للدفاع وللمحافظة على الأمن والإستقرار بإعتبار أن القوة العسكرية هى التى تحافظ على الثروات والموارد الطبيعية للدولة.

٢/٤/٧ <u>تحدى دول الجوار وإستقرار المنطقة :</u>

أدت ثورات الربيع العربي إلى حدوث فوضى ومشاكل داخلية فى دول الثورات (تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا)، وقد أثرت بالفعل على عمليات التنمية بتلك الدول ومنها مصر ومن أهم الآثار السلبية لحالات عدم الإستقرار بالنسبة لمصر ذو تأثير سلبى على عملية التنمية بسيناء هو تهريب السلع والمواد عبر الأنفاق الحدودية إلى قطاع غزة وتصدير العمليات الإرهابية إلى سيناء وقيام بعض الخارجين عن القانون بزراعة وتجارة المواد المخدرة، كما أن وجود العديد من الصراعات والمشاكل بين الدول المحيطة بمصر لها تأثير بالغ على إستقرار ووحدة المنطقة ودفعها إلى التكامل الإقتصادى حيث ظهرت المشاكل على المياه بين كل من تركيا وسوريا والعراق، إضافة لمشاكل البحر الأحمر بين إريتريا واليمن وإثيوبيا والصومال إضافة إلى المشاكل التى تثار كل فترة على حصة مصر من مياه نهر النيل والتى آخرها مشروع سد النهضة

الأثيوبى، كما ظهرت الصراعات والمشاكل بين الدول العربية أهمها السعودية مع اليمن وإنقسام السودان، إضافة إلى المشاكل والصراعات الداخلية فى كل من السودان والصومال وأثيوبيا ولبنان وغيرها من المشاكل بين الدول العربية وجيرانها وكل هذه الصراعات تؤثر بالسلب على إستقرار وتنمية المنطقة .

٧-٥ التحديات السياسية والإجتماعية وآثارها على التنمية:

مما لاشك فيه أن وضع مصر الجيوسياسى ومكانتها المركزية فى المنطقة قد ساهما فى تبادل التأثير والإرتباط الملحوظ بين التحديات والتهديدات الداخلية، وبين تلك عابرة الحدود، وسيتم تناول هذه التحديات والتهديدات السياسية المؤثرة على التنمية فى سيناء من خلال العناصر الرئيسية التالية:

١/٥/٧ التحديات الداخلية:

- **التمويل الأجنبى:** نظراً لضعف التنمية فى شبه جزيرة سيناء وما لذلك من مردود سلبى على المجتمع، وظهور مصادر تمويل خارجية تحت شعار التنمية أدى ذلك إلى قيام العديد من الأفراد بإنشاء جمعيات أهلية عائلية حتى يمكن الإستفادة من التمويل الخارجى، بالإضافة إلى قيام جمعيات خيرية سلفية بتلقى دعم خارجى بعشرات الملايين دون وجود أى ضوابط للصرف وإستغلال هذا الدعم لجلب السلاح والذخيرة .
- **اللغة المتشددة لخطباء المساجد:** أدى إتساع سيناء وتناثر التجمعات السكانية وعدم إمكانية تغطيتها بالأئمة الدارسين إلى ظهور فئة من الخطباء السلفيين المتشددين مع وجود المناخ البشرى الجاهز لإستقبال هذا التشدد .
- **ظهور حركات وجماعات دينية متشددة** : ظهر عدد متزايد من الشبكات الإرهابية فى أنحاء كثيرة من سيناء وتمثل هذه الشبكات عصابات تهريب قديمة تحولت جزئياً إلى الإرهاب وفصائل بدوية تشكلت حديثاً تعتنق الفكر السلفى الجهادى وتنتمى لمنظمات فلسطينية فى غزة بما فى ذلك حماس والجهاد الإسلامى ولجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام الذى تمثله عشيرة دغمش وكذا حزب الله (خلية الشيعى اللبنانى سامى شهاب الذى هرب من بعد ثورة ٢٥ يناير) وجميعها تعتبر بؤر إجرامية فى سيناء
- **الأحكام الجنائية على أهالى سيناء** : تسببت العديد من الأحكام الجنائية وخاصة الغيابية منها على جرائم المخدرات فى تولد حالة من الإحتقان الداخلى والتمرد على المجتمع والشعور بالظلم ولجوء هذه الفئة إلى المجموعات الإرهابية .
- **التوسع فى أعمال التهريب** : إنتشار أعمال التهريب للمخدرات بجميع أنواعها ، الأسلحة والذخائر عبر الحدود الشرقية وخطورة ذلك على المجتمع السيناوى وخاصة الكوكايين من إسرائيل مع محاولة إختفاء الشرعية للأموال عن طريق غسيل الأموال .

- **إنتشار زراعات النباتات المخدره** : تنتشر الزراعات المخدره فى سيناء نظراً لطبيعتها الأيكولوجية، مما يجعلها تمثل خطورة شديدة لتصديرها إلى كافة أرجاء المجتمع المصرى وتعوق عملية التنمية الشاملة المتواصلة وتعرض الشباب للدمار والمخاطر والأضرار، التى تؤدى إلى تدمير مختلف أنواع التنمية سواءاً الاقتصادية أو الإجتماعية أو البشرية تمثل الشطر الأكبر من هذه الأموال تتحقق من مصادر غير مشروعة .
- **الهجرة غير الشرعية** : زيادة أعداد الأفارقة الراغبين فى الهجرة غير الشرعية إلى إسرائيل وإنتشار عمليات التعذيب والإتجار فى الأعضاء البشرية علاوة على إمكانية إستغلالهم فى عمليات إرهابية، جرائم منظمة مثل تجارة المخدرات والعمل الإجبارى والإستغلال الجنسى والذى يؤثر سلباً على موقف دولة العبور(مصر) فى المحافل الدولية .
- **التهديدات السياحية** : محاولات بعض الجماعات المتطرفة التأثير على المصدر الرئيسى للدخل وخاصة فى جنوب سيناء وتعتبر منطقة طابا من أكثر المناطق تأثراً. حيث تعتبر السياحة ترمومتر ومؤشر للتنمية فى سيناء .
- **ضعف دور عواقل وشيوخ القبائل** : المؤثرة على المستوى الرسمى بما لا يسمح بعرض المطالب والمشاكل الخاصة بهم وأنسب الحلول المتاحة طبقاً لأوضاعهم وظروفهم بما يحقق دمجهم بالمجتمع .

٢/٥/٧ التحديات الإقليمية:

- **التهديدات الإسرائيلية** : والتى تتمثل فى الجوانب التالية:
  - قيود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وما تفرضه من التزامات، وخاصة الترتيبات الأمنية وبما يؤثر على السيطرة الشبه كاملة على جميع البؤر فى سيناء .
  - استمرار الأطماع الإقليمية فى سيناء، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال تقرير مستشار الأمن القومى السابق اللواء إحتياط (جيورا إيلان) وعنوانه (البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين)، والصادر عن مركز " بيجين – السادات " للدراسات الإستراتيجية ويتركز حول أن إقامة دولة فلسطينية على أراضى الضفة الغربية أمراً يتعارض مع نظرية الأمن القومى الإسرائيلى وإرتباطاً بذلك أوضح أنه من الضرورى إيجاد حل إقليمى متعدد الأطراف بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والشعب الفلسطينى لإقامة دولة للفلسطينين وأقترح فى هذا السياق أن تتنازل مصر عن مساحة(٧٢٠ كم٢) من سيناء للدولة المقترحة مقابل حصول مصر على مساحة مماثلة فى صحراء النقب .

- خطاب مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٠١٢/٦/١٩م زعم فيه أن عدم سيطرة مصر على شبه جزيرة سيناء أحالها إلى مرتع لجماعات إرهابية تتخذ منها قاعدة لشن هجمات على إسرائيل .

- **<u>تهديدات ناتجة عن الصراع الفلسطيني / الفلسطيني</u>:** نتيجة تنامى التواصل بين التنظيمات الجهادية في غزة مع بعض العناصر المتطرفة فى سيناء، وتنامي فرص الصراع مع إسرائيل الأمر الذي تتزايد في ظله إحتمالات لجوء كلا الطرفين لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب سيكون لها تأثيراتها على الأوضاع في سيناء، وما يمكن أن يفرزه ذلك من نزوح إلى داخل سيناء .
- **ظهور إقتصاد بدوى موازى يرتكز على التهريب وأشكال أخرى من التجارة غير المشروعة عبر الأنفاق مع قطاع غزة،** وبحلول عام ٢٠١١م قدر الحجم السنوي لهذا الإقتصاد بما يزيد عن (٣٠٠) مليون دولار، كما أدى إزدهار التهريب إلى ربط بدو سيناء إقتصادياً بغزة، وقد تتشعب العلاقات الإقتصادية إلى نفوذ سياسى وأيدولوجى فقد أصبح البدو أكثر تعاطفاً مع القضية الفلسطينية وعقيدة حماس وأشد عدائية تجاه الحكومة المصرية التى تعمل على وقف التهريب عبر الأنفاق .
- ظهور قطاع غزة كملاذ آمن للخارجين عن القانون فى سيناء مع تلقى التدريبات والخبرات العملياتية والتنفيذية للأعمال الإرهابية .
- محاولات قادة حماس والعناصر الإرهابية فى قطاع غزة لنقل الورش الفنية لتصنيع الأسلحة ومستودعات الذخائر والأسلحة إلى سيناء لتحاشى القصف الإسرائيلى ويؤدى إلى تحول سيناء إلى منطقة تهديد خطيرة .
- **<u>تهريب الأسلحة والذخائر من الحدود الغربية والجنوبية</u>** : نظراً للإضطرابات الحادثة في كل من ليبيا والسودان وإتساع الحدود في كلا الإتجاهين فإنه يتم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وخاصة ذات التكنولوجيا المرتفعة عبر الحدود وتصل إلى سيناء (كمحطة نهائية) ووقوع هذه الأسلحة فى أيدى عناصر إجرامية تستخدمها لزعزعة الأمن والسلم العام وعدم الإستقرار فى شبه جزيرة سيناء .
- تهريب عناصر جهادية متطرفة من جنسيات مختلفة عبر الأردن وليبيا.
- **<u>تهديدات شيعية</u>:** تحاول إيران السعى لنشر المذهب الشيعى فى بعض المناطق الوعرة فى سيناء(منطقة هضبة التية)، ليكون بمثابة قاعدة لنشر المذهب الشيعى فى سيناء وإتخاذها ركيزة لتهديد الإستقرار فى سيناء.

٣/٥/٧ التحديات الدولية:

أولاً – التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدنى: والذى يشمل الجوانب التالية:

- اشتراط بعض الجهات الأجنبية المانحة على اقتصار التمويل على سيناء فقط، حتى تكون موقع للعناصر المخابراتية، بالإضافة إلى قيام هذه الجهات بتنفيذ بعض مشروعاتها من خلال شركات أجنبية، للحصول على المعلومات مع تكوين بعض نقاط الاتصال لها فى سيناء لإمكانية تحريكها طبقاً للموقف.
- قيام بعض العناصر أو المنظمات الجهادية بالحصول على هذه المنح دون رقابة على أوجه الصرف، والتى عادة ما تكون لتمويل العناصر الإرهابية .
- الطبيعة القبلية لمنظمات المجتمع المدنى فى سيناء، والتى تختلف عن باقى المحافظات، مما يمكن وصف غالبية هذه المنظمات بأنها عائلية أكثر منها مجتمعية، لتحقيق أكبر استفادة من التمويل وضمان سرية أوجه الصرف.

وترى الدراسة ضرورة أن تلعب منظمات المجتمع المدنى دورا مهما فى التوعية والتدريب، لتمكين المرأة والشباب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وذلك وفقا لرؤية وبرامج محددة، وذلك على النحو المبين بالملحق رقم (٦).

ثانياً– السعى لتوسيع حقوق المنظمات الدولية وتعظيم دورها للتدخل فى الشئون الداخلية:

حيث تبرز بعض التوجهات الدولية التى تسعى إلى تصوير التطورات التى تشهدها سيناء على أنها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال الآتى:

- محاولات اختراق المجتمع السيناوى من خلال دخول عناصر جهادية من دول أجنبية عديدة مع تغذية التيارات المتشددة لزعزعة الاستقرار الداخلى.
- حرص القوى الدولية الفاعلة على تطوير إستراتيجيتها وأمنها القومى وآليات تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال زيادة الإعتماد على المزج بين القوى الناتجة والعمليات السرية مع تراجع اللجوء للقوة العسكرية وقصر إستخدامها فى أضيق الحدود.
- تصريحات السكرتير العام للأمم المتحدة، بشأن المساعدة فى فرض الأمن على سيناء، والمطالبة بزيادة حجم القوة متعددة الجنسيات فى سيناء.
- ممارسة كافة الضغوط التى تتيح إمكانية ضبط التطورات وتوجيهها وفقاً لمصالح القوى الدولية وحلفائها فى المنطقة .

٦-٧ التحديات والمخاطر الإجتماعية وآثارها على التنمية:

- **أزمة سيناء فى إطار الأزمة الأم (أزمة مصر ككل)** : تمثل سيناء شِرْيانا حيويًّا لمصر يؤثر ويتأثر بكل ما يحدث على الأراضى المصرية من صراعات وأزمات وإنطلاقًا من مدخل تحليل النظم يمكن النظر إلى سيناء بإعتبارها نظاماً فرعياً داخل النظام الأكبر(مصر ككل) هذا النظام الفرعى لديه من الإحتياجات والمتطلبات ما يتطلب الإلتفات إليه وتحقيقه من جانب، كما أنه يتفاعل مع كل ما يدور على أرض مصر من أحداث وصراعات، **وفى هذا الإطار تثار مجموعة من الإشكاليات منها :**
  - موقع سيناء على خريطة الإهتمامات المصرية .
  - أدى تغيير القيادة السياسية وإختلاف الأيديولوجية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى تغير أسلوب التعامل مع الملف السيناوى.
  - مدى مساهمة الإجراءات التى إتخذت حيال تلبية متطلبات المجتمع السيناوى .
- **العلاقة الجدلية بين أولويات التعامل مع الملف السيناوى:** من خلال إستقراء نتائج الدراسات المختلفة ونتائج الرصد الإعلامى لسيناء نجد أنفسنا أمام علاقة جدلية لا تنتهى هذه العلاقة ترتبط دائما بنقطة البداية : **التنمية أولًا أم الأمن؟** بمعنى هل ننطلق أولا من التنمية فيقودنا ذلك إلى تحقيق الأمن والإستقرار، أم نبدأ بالأمن حتى يصبح ذلك مدخلًا لتحقيق بقية البدائل والحلول وذلك بدعوى أن الأمن هو الضمان الوحيد لوجود إستثمارات وتنمية حقيقية على أرض سيناء، **وفى هذا الإطار تظهر مجموعة من الإشكاليات يمكن بلورتها فيما يلى:**
  - الملامح والأسباب الرئيسة للانفلات أو الفراغ الأمنى ومدى الاحتياج لتحديث المنظومة الأمنية العاملة فى سيناء ومناحى التطوير اللازمة فى هذا السياق.
  - آليات تحقيق التنمية فى سيناء فى المجالات المختلفة، سواءاً أكانت تنمية بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو مؤسسية ومعوقات التنمية وكيفية التعامل معها.
- **بدو سيناء وحقوق المواطنة :** تتفق غالبية الآراء المعنية بالشأن السيناوى على أن أبناء سيناء من البدو يعانون من التمييز ضدهم، سواءاً أكان هذا التمييز مُتَعَمَّدًا أم ناتجاً عن الإهمال، وقد تسبب ذلك حدوث العديد من السلبيات، خاصة فى علاقة بدو سيناء بالدولة وإحساسهم بالمواطنة، **وفى هذا الإطار تثار الإشكاليات التالية:**
  - رؤية الدولة للتعامل مع أبناء سيناء وتقنين سبل التواصل بينهم فى العديد من المجالات مثل: إتاحة الفرصة أمام البدو للمشاركة فى صياغة السياسات

الإقتصادية للبلاد، قواعد تملك البدو للأراضى ومقترحات مشاركة البدو فى تأمين سيناء ومحددات هذه المشاركة.

- سبل مراعاة الخصوصية الثقافية والإجتماعية للقبائل البدوية لاسيما خصوصية المرأة البدوية وكيفية توظيف هذه الخصوصية فى النهوض بالمجتمع السيناوى.

- **التعامل الإعلامى مع ملف سيناء:** بالرغم من الدور الكبير الذى تلعبه وسائل الإعلام فى الوقت الراهن، إلا أنه يمكن القول إن جانباً من المشكلة التى تعانيها سيناء يرجع إلى قصور وسائل الإعلام فى التعامل مع القضايا المرتبطة بها سواءاً فيما يتعلق بتداول المعلومات، أو إلقاء الضوء على مشكلاتها، أو تشكيل صورة ذهنية سلبية لأبنائه أمام الرأى العام، **وفى هذا الإطار تثار إشكالية رئيسة يمكن بلورتها فيما يلى:**
  - سمات ومضمون الخطاب الإعلامى فى تناوله لمشكلات سيناء وقضاياها وتشكيل الصورة الذهنية عن بدو سيناء وما يتطلبه ذلك من تفعيل لدور الإعلام ليكون وسيلة من وسائل دمج المجتمع السيناوى فى المجتمع ككل.
- **سيناء وسياسة مصر الخارجية:** ارتبطت الاحداث التى جرت وقائعها داخل سيناء بالتفاعلات الدولية المحيطة بمصر، وفى الآونة الأخيرة أصبح واضحاً أن الملف السيناوى يؤثر ويتأثر بسياسة مصر الخارجية على المستويين الإقليمى والدولى، لاسيما فيما يخص ملفى الصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، والمصالحة الفلسطينية- الفلسطينية من جانب آخر وهذا ما يثير عدداً من التساؤلات، من أهمها الأتى:
  - ثوابت ومحددات السياسة الخارجية المصرية إزاء سيناء .
  - حدود تأثر الملف السيناوى بشبكة علاقات مصر الخارجية فى الوقت الراهن .
  - مدى الحاجة لإعادة النظر فى إلتزامات مصر القانونية والدولية المتعلقة بسيناء .

- **الرؤية الإجتماعية:**

مما لا شك فيه أن الرؤية الإجتماعية للمجتمع السيناوى لايمكن أن تتحدد دون دراسة متعمقة لثقافة وصورة الإنسان السيناوى فى المجتمع المصرى بشكل عام، وذلك فى إطار الإشكاليات الآتية:

- يمثل المجتمع السيناوى البوابة الشرقية لمصر وهى جزء أصيل من الوطن، وقد أسهم بدو سيناء بدور بطولى فى مواجهة العدو وخاصة فى حرب ١٩٧٣م.
- يشعر المواطن السيناوى إلى أنه مواطن مهمش، ويعانى من مشكلات ترتبط بالجوانب التالية: **حقوق الإنسان، صورة سيناء فى الإعلام، والتهميش الإجتماعى وعدم الإندماج.**

٧-٧ التحديات والمخاطر التكنولوجية والإعلامية وآثارها على التنمية المستدامة:

على الرغم الإمكانات الكبيرة والمزايا النسبية المتوفرة في شبه جزيرة سيناء، إلا أن هناك تحديات كثيرة من جانب آخر للتطوير والتنمية من حيث طبيعة السكان وأن سيناء عانت من الإهمال على مدار سنوات كما كانت أرضاً تدار فوقها الحروب أو تعبرها الجيوش مما كان مانعاً من تنميتها وإستغلال مواردها الإستغلال الأمثل. **وقد أدى هذا الإهمال أدى إلى :**

- تزايد الأطماع من خلال بعض القوى الخارجية أو من خلايا إرهابية تبغى تحويلها إلى إمارة دينية وتفصلها عن الدولة – أو حلم تقسيمها وتخصيص جزء منها لصالح دولة فلسطين ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد – أو إستغلال بعض الأراضى فى السنوات السابقة وذلك لزراعتها بالمخدرات، أو إستغلال الحدود فى حفر الأنفاق بهدف التهريب وبناء تجارة ذات دخل ضخم لمجموعة من المهربين المنتفعين وقد أدت هذه التحديات إلى تأخر التنمية والتطوير فى سيناء.
- الخصائص الديموجرافية للسكان، والتى تحتاج إلى تنمية الموارد البشرية لدى بدو سيناء وفقاً لأساليب علمية حديثة ومدروسة، فقد أدت محاولات الدولة فى السنوات السابقة من جلب لبعض المواظفين مثل المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرهم إلى سيناء إلى سلبيات تمثلت فى الفهم الخاطئ لثقافة التوطين والتى أدت إلى التمييز بين بدو سيناء والوافدين أو المواطن الوافد والسيناوية وأهل الوادى – ولم يحدث المزج المفترض بين أبناء الوطن الواحد – كما ترتب أيضاً على هذه السياسة حصر المواطن السيناوى فى مهن محدودة وبذلك يكون قد تم تجريف الموارد البشرية بإستيفاد مواطنين من الوادى لباقى الحرف والوظائف.
- التغيرات البيئية الحالية والمتوقعة أيضاً تمثل جانب من التحديات، ومن بينها الارتفاع المتوقع لمنسوب البحر المتوسط، مما سيؤدى إلى غرق سهل الطينه (منطقة فى أقصى الشمال الغربى لسيناء) وكذلك غرق الشواطئ المحيطة ببحيرة البردويل، ومن ثم يجب أن يؤخذ فى الإعتبار عند التخطيط الإستراتيجى لتنمية سيناء.
- يجب الاستفادة من التجارب الدولية والتوجه نحو إقتصاد المعرفة والثورة التكنولوجية لاحداث تنمية شاملة ومستدامة، و مراعاة المزج بين التكنولوجيا والتكامل الإقتصادى مما يسهم في إحداث تقدم ملموس، وذلك لأن التكنولوجيا وليست العولمة هى المسئولة عن إنخفاض معدلات الأجور كما أن التفاوت الحادث فى الدخول يؤدى إلى هبوط التكافؤ فى الفرص مما يتطلب إنفاق المزيد على تطوير التعليم والإهتمام بتأهيل وتدريب الفئات الأقل حظاً فى التعليم .

- يجب الإهتمام بدراسة التنمية البشرية وتغيير الخصائص الديموجرافية وفقاً لأسس علمية وتكنولوجية تحقق الهدف وهو الدمج لا التمييز بين أبناء الوطن الواحد . وعندما نفكر فى تنمية سيناء علينا أن نراعى إعتماد تأسيس إقتصاد حديث يقوم على التكنولوجيا الحديثة ويحقق مبدأ التنمية الشاملة والمستدامة ويجعل القوى البشرية فى صميم إهتمامه .

وختاماً فإنه يجب إعادة النظر فى المنطقة المحصورة بين خط العريش شرم الشيخ حتى الحدود الدولية شرقاً، والتى لا يحميها إلا قوات الأمن المركزي فقط وهذا لا يكفي فلابد أن يكون هناك حرس حدود ولديه إمكانيات الاستطلاع الجوي وشبكات قيادة وسيطرة واتصالات والفقرة الرابعة من المادة الرابعة من معاهدة السلام تتيح لمصر أن تطلب هذا والأهم من هذا لابد أن يكون هناك احترام لإرادة القبائل في اختيارهم لشيوخهم ونحملهم بعد ذلك جزءًا من المسئولية الأمنية بالالتزام والتعاون مع الأجهزة الأمنية.